نحو دولة مدنية شورية جمهورية اتحادية في جزيرة العرب

رؤية للإصلاح والتغيير السياسي في ضوء المبادئ الإسلامية

بقلم: راكان آل عايض

2025

نحو دولة مدنية شورية جمهورية اتحادية في جزيرة العرب

رؤية للإصلاح والتغيير السياسي في ضوء المبادئ الإسلامية

بقلم : راكان آل عايض

2025

المحتويات:

القسم الأول: الفهم الجذري للمشكلة

1. اعرف مَنْ تُعارِض: فهم جذور المشكلة
2. الكيان السعودي: لا شرعية تُؤسَّس على القهر والإكراه والإجرام وتكفير المسلمين
3. تحطيم هالة القداسة حول علم الكيان السعودي: نحو التحرر من القيد الكهنوتي

القسم الثاني: المفاهيم والأسس السياسية

1. الأسس والمبادئ نحو الحرية والنهضة في ضوء مرجعية القيم الإسلامية
2. من الكيان الغاصب إلى الدولة المدنية الشورية: أولوية قضية الشرعية
3. كي لا نعودَ نتحدث عن التشريع الإسلامي كأمرٍ غريبٍ عن الواقع الإنساني!

القسم الثالث: المعارضة: ممارسات وتناقضات

1. لماذا خرجت؟: ممارسات بعض المعارضين في الخارج وتناقضاتهم
2. كيف يعارض آل سعود الفساد وهم أساسه؟
3. المعارضة المُسعوَدة وغياب البديل: إصرار على استمرار الوضع القائم

القسم الرابع: المستقبل بعد آل سعود

1. التصور السياسي لما بعد آل سعود: تأسيس دولة مدنية اتحادية على أساس الشورى
2. الدولة العادلة: الشورى أساسها والتوريث نقيضها
3. من المستحيل أن يكون المتغلب أو الوارث للحكم عادلاً، لأن عدالته تقتضي زوال حكمه واندثاره

القسم الخامس: أسس وركائز المعارضة والحرية

1. ماذا نريد؟ تأصيل أسباب المعارضة لآل سعود وتصور للمستقبل
2. لا لليأس: التغيير آتٍ وزوال آل سعود أمر محتوم
3. يقظة الشعوب ووعيها بحقوقها وحرياتها: السلاح القاهر للاستبداد
4. بين التوازنات الدولية وإرادة الشعب: مستقبل جزيرة العرب

القسم السادس: فهم الفجوة الدينية والسياسية

1. الإسلامويون والأنظمة: الخلاف حول مَنْ يصل إلى السلطة لا حول كيفية الوصول إليها
2. أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر ((منكم))!
3. لا يُسْأَلُونَ وَغَيْرُهُمْ يُسْأَلُ

القسم السابع: إغلاق الفجوة وإعادة التأسيس

1. شرعية الكيان السياسي في الإسلام: ما المقصود بها؟
2. المنطق السليم مقابل الانتظار المستحيل: ما الذي يجب أن نعيه كمعارضة؟

ختاماً

بسم الله الرحمن الرحيم

كتبتُ هذه المقالات في إطار تأصيل طرحنا المعارض ورؤيتنا المستقبلية التغييرية الشاملة، وما تقتضيه من تصويب للمفاهيم والأفكار المغلوطة والمشوهة لدى الكثيرين من شعبنا، محاولًا تسليط الأضواء على جذور المشاكل الحقيقية التي نعاني منها في جزيرة العرب، وأن لا تنحرف بوصلة المعارضين الأحرار عن الاتجاه الصحيح المتمثل في ضرورة السعي الدائم والجاد والواعي بكل الطرق المشروعة نحو تفكيك الكيان السعودي الغاصب الفاقد للشرعية، تمهيدًا لتأسيس البديل الشرعي المتمثل فيما طرحناه من تصور لما بعد آل سعود وكيانهم المؤقت، والذي هو في حقيقته (أي هذا التصور) إنما هو إعادة الحق والأمر والقرار لأصحابه، أي الشعب. ركزتُ كذلك على أهم الأسباب الكامنة وراء معارضتنا لآل سعود، وأجملناها في خمسة أسباب: انعدام الشرعية، والحكم الوراثي، فرض الهوية السعودية والعقيدة الوهابية، واحتكار الثروة بيد القلة (آل سعود وحواشيهم). تطرقنا أيضًا لمواضيع هامة، مثل استحالة أن يكون المستبد أو المتغلب أو الوارث للحكم عادلاً، وأن ذلك ضربٌ من العبث والخبل واغتصاب للمنطق السليم، وكذلك تحدثنا عن المقصود بالشرعية لأي كيانٍ سياسيٍّ ينطلق من الفلسفة والمبادئ الإسلامية. أشرنا أيضًا إلى أن السلاح الوحيد القاهر للاستبداد عبر التاريخ وإلى يوم الدين هو يقظة الشعوب ووعيها بحقوقها وحرياتها، وغيرتها وحرصها المطلق على حريات أفرادها وحقوقهم وكرامتهم. كما تناولنا ماهية الدولة العادلة وارتباطها الضروري والطبيعي بالعدل السياسي، أي الشورى (والديمقراطية هي الآلية المعاصرة للشورى

المجيدة). ولم نغفل أيضًا الحديث عن التوازنات الدولية ومصالح الدول الكبرى في جزيرة العرب، وكيف سيكون التعامل مع ذلك الواقع الجديد بعد نجاح الشعب العربي في تفكيك الكيان السعودي وانتزاعه لحريته وقراره السياسي واستعادته لأرضه وكرامته وحقه في حكم نفسه بنفسه. حاولنا أيضًا أن نحطم هالة القداسة التي تحيط بعلم الكيان السعودي، وأكدنا أنه لا قدسية لعلم أي كيانٍ سياسيٍّ، ولو خطّوا كل آيات القرآن عليه. هذا استغلال لكلام الله وتترس به ضد حرية الناس في التعبير والرفض. ونحن نعبد الله وحده، ولا نعبد المخطوطات ولا الشعارات. ومن المواضيع التي تناولناها أيضًا المعارضة المسعودة في الخارج، وما تعانيه من غياب حقيقي للبديل السياسي بعد آل سعود، وقلنا إن هذه المعارضة المسعودة، الشيء الوحيد الذي يجمع بين مختلف أطرافها بتنوع درجاتهم ومستوياتهم، هو انعدام الفكر والرؤية والبديل لما بعد آل سعود وكيانهم الزائل بسنن الله الحتمية. هذا بالإضافة إلى موضوعات أخرى هامة ومختلفة، كلها تصب في مصب واحد هو السعي الجاد والواعي نحو التغيير الحقيقي الذي يبدأ من العقول والأفكار لينعكس على الواقع بعد ذلك أفعالًا وإبداعًا وعملًا خلاّقًا. فثورة الأفعال مشروطة ومسبوقة بثورة الأفكار، وتغيير ما في الأعيان مرهون بتغيير ما في الأذهان. يقول تعالى: (إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ). صدق الله العظيم.

راكان آل عايض
27 فبراير 2025
لندن

الفهم الجذري للمشكلة

اعرف مَنْ تُعارِض: فهم جذور المشكلة

كل فترةٍ يخرج معارضٌ جديدٌ؛ يدعو للشورى والعدالة والحرية، واستعادة الحقوق المنهوبة والمنتهكة. هذا جيدٌ، وندعم ذلك. لكن المشكلة أن معظم هؤلاء يكرّرون نفس الدعوة ويرفعون نفس الشعارات دون أن يتوقفوا قليلاً ليسألوا أنفسهم: كيف السبيل إلى ذلك؟ كيف يمكن أن نحقق الشورى والعدالة ونستعيد ما اغتصبه آل سعود من حقوق وثروات وأراضٍ؟ هذه هي النقطة التي لطالما ركّزتُ عليها؛ أعني كيف يمكن تحويل هذه الشعارات إلى واقع نعيشه؟ لأنه إذا انتقلنا من مجرد الدعوة للتمثيل والإصلاح السياسي إلى مرحلة اجتراح السبل والوسائل التي تمكننا من ذلك التحوّل، نكون حينها قد عرفنا ليس فقط كيف نحوّل الشعارات إلى واقع معاش، بل وندرك جيداً "نحن من نُعارِض؟".

وهنا جوهر الكلام كله؛ أنت الذي خرجت جديداً من المهلكة السعودية ساعياً للتغيير والإصلاح، وإعلاء صوت الحق والدفاع عن المظلومين من المعتقلين والمهجّرين وعموم المسلمين في جزيرة العرب.. قف واسأل نفسك: من المتسبب في كل ذلك الظلم والقهر والطغيان؟ ما أساس مشاكلنا؟ هل ما نعانيه اليوم أمر طارئ أم امتداد لواقع ثابت لم يتغيّر إلا نحو الأسوأ؟

سيتبيّن لك أن كل ما نراه اليوم ليس سوى امتداد لما كان عليه الحال في عهود كل ملوك آل سعود منذ تأسيس الكيان السعودي في العام ١٩٣٢م، بل ومنذ ما سُمّي بـ"الدولة السعودية الأولى" أو الاتفاق

الشهير في العام ١٧٤٤م، الذي على أساسه بدأ "قرن الشيطان" منذ العام ١٩٣٢م واستمر حتى يوم الناس هذا، اتفاق محمد بن سعود ومحمد بن عبد الوهاب... إلخ. إذاً، فما نعانيه اليوم ليس أمراً طارئاً ولا مستغرباً، فكيف نضع كل اللوم على شخص بعينه وهو مجرد أثر من آثار السبب الحقيقي لكل ما نحن فيه اليوم؟

المشكلة، بل الكارثة والمأساة، بدأت منذ أن التقى ابن سعود بابن عبد الوهاب، فنشأت الشراكة بينهما باختراع عقيدة تلمودية تكفّر المسلمين وتستبيح دماءهم وأعراضهم وتحتل ديارهم، وأنهم مشركون عبدة قبور طيلة قرابة قرنين من الزمن، حتى نشأ لاحقاً الكيان السعودي الذي نراه اليوم بدعم غربي بريطاني ثم أمريكي. ولا يزال يجثم على ديار المسلمين ومقدساتهم ويعيث فيها الفساد والظلم والإجرام.

إن أصل هذا الواقع اليوم ومسببه ليس ابن سلمان أو والده فقط؛ هما إن صح التعبير مجرد أثر جانبي للمرض الأخطر... للسرطان الذي يفتك بالأمة ودينها ومقدساتها: آل سعود والعقيدة الوهابية.

لذلك كله وأكثر، أقول لك: اعرف من تُعارِض. اعرف من مهّد الطريق ليصل للحكم شخص مثل ابن سلمان. لا تُضيّع حياتك ساذجاً تتلاعب بك مصالح المرتزقة وغاياتهم؛ تترك كل شيء طالباً الجهاد في سبيل الله ورفع صوت الحق وتغيير الواقع المظلم، ثم تكتشف أنك تخدم من حيث لا تعلم بقاء هذا الواقع بل وإطالة أمده وترسيخه. فبدلاً من أن تصدح بالحق فتقول: آل سعود وعقيدتهم الضالة أساس مصائبنا، وما ابن سلمان ووالده سوى امتداد وأثر جانبي لذلك الورم السرطاني، تجد نفسك تصارع الأثر الجانبي تاركاً الورم الأصلي

يمتد ويكبر حتى يقضي على كل شيء. كأن تقول مثلاً: لا، أنا لست ضد آل سعود، ولكن ضد ظلمهم وطغيانهم وبعض - وليس كل - شخصياتهم، ولا أدعو لغير ملكية دستورية! فاحذر، رعاك المولى.

هذا، والسلام على من اتّبع الهدى.

الكيان السعودي: لا شرعية تُؤسَّس على القهر والإكراه والإجرام وتكفير المسلمين

الأمر ليس بتلك الصعوبة - بالنسبة لي على الأقل -: كيان أُنشِئ على القهر والإكراه والإجرام وتكفير المسلمين وبثّ الرعب في قلوبهم؛ هو حتماً لا يمتّ للإسلام بأيّ صلة، وعليه فلا يمكن وصفه بأنه "شرعي" على الإطلاق. الشرعيّة تأتي من الرضا والقبول والاختيار (في إطار قيم الإسلام ومبادئه، الحرية والشورى وعدالة توزيع السلطة والثروة والمساواة أمام القانون في مقدمتها)؛ بل إنّه حتى الإيمان بالله - تبارك وتعالى - لم يجعلْ فيه سبحانه إكراهاً، وجعل الحرية والاقتناع والكفر بكل طاغوت شرط الإيمان به وبشرعه الحنيف. {لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ۖ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ۚ فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انفِصَامَ لَهَا ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ} (البقرة: 256).

أي إنّه حتى المرجعيّة نفسها التي تقوم عليها الحياة وكلّ النظم في الأمّة المسلمة - حتى هذه المرجعيّة نفسها - لا يمكن ولا بأيّ شكل فرضها على الناس بالقهر والجبر، وإنّما سبيلها الإقناع والرضا والاختيار الحرّ. فما بالكم بما هو دون ذلك؟

إنّ هذا الكيان "السعودي" يا أحبّة فاقدٌ لكلّ أشكال الشرعيّة، ولا له من الإسلاميّة أيّ نصيب، لا يملك سوى "السيف الأجرب" الذي قطّع به آل سعود رؤوس المسلمين والأبرياء منذ أن سيطروا على هذه البلاد.

فكيف، والحال هذه، يُصرّ بعض المعارضين - هداهم الله وشرح صدورهم للحق - على الدعوة للإبقاء على هذا الكيان وإطالة أمده بتزيين صورة بعض أمراء آل سعود في نظر الناس، ومحاولة إقناعهم بأنّ الملَكيّة الدستوريّة جيّدة، وسيقبل بها آل سعود، وفيها يكمن الحلّ كلّه؟ وينسون أنّ الأساس نفسه مضروب وغير مقبول، وغير شرعيّ، ومعارضٌ لشرع الإسلام وروحه وقيمه وتعاليمه.

كيف تُقيم بناية على قواعد مضروبة وهشّة؟ أيعقل ذلك؟ هذا الحال مع ما يدعون إليه. لا شرعيّة تتأسّس على أسس غير شرعيّة. لا إسلام يتأسّس على غير أركانه وشروطه، أوّلها الكفر بالطاغوت بكل صوره ومستوياته.

الأمر كالتالي: ما بُني على باطل فهو باطل؛ ما تأسّس على القهر والإكراه والإجرام وتقتيل المسلمين ليس من الإسلام في شيء، بل هو الباطل بعينه، ولن يكون يوماً - مهما حاول المخادعون - محلّ قبول أو رضا من جماهير شعبنا وأمّتنا.

ما العمل؟ التحلّي بالجرأة والتقدّم خطوات نحو الأمام والصدع بالحق؛ لا شرعيّة للكيان السعودي، ولا يمكن اعتبار حالة "الاتّحاد" المشوّهة الحالية هذه - لا يمكن اعتبارها حالة اتّحاد حقيقيّة نابعة عن رغبة وإرادة جماهير شعبنا في الجزيرة العربية. وبالتالي، تفكيك هذا الكيان وإسقاط نظامه وما انبثق عنه أو تأسّس عليه (بما في ذلك عقيدته الاستئصاليّة) هي الخطوة الأولى نحو بناء دولة الإسلام الاتحاديّة، والشرع الحنيف (القانون)، والشورى (الديمقراطية كآلية معاصرة لها)، والعدل، والإحسان، والحرية، والكرامة، والمساواة بين

الناس، ومحاربة الفساد، والربا، والاحتكار، والدعوة إلى الخير، والتواصي بالحق، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، ونصرة المظلوم، وتحرير الناس من الظلم والطغيان في كلّ مكان، وحماية حقوق الإنسان، كلّ إنسان، وترسيخ الحريّات العامّة والدفاع عنها.

أقول: لا إصلاح ولا إمكان تغيير، وبالتالي لا نهضة ولا تمكين قبل الاتّفاق - من قبل كلّ أطراف المعارضة المسلمة الحرّة في الداخل والخارج - على ضرورة تفكيك هذا الكيان وإسقاط نظامه وكل ما يتعلّق به، ومحاسبة كل متورّط ومسؤول كان فيه.

تحطيم هالة القداسة حول علم الكيان السعودي: نحو التحرر من القيد الكهنوتي

كتبتُ مقالًا طويلًا شرحتُ فيه الأسبابَ الرئيسيةَ وراء معارضتنا للكيان السعودي، وتحت كلِّ سببٍ فصَّلتُ ما أمكن، وأرفقتُ مع المقالِ صورةً لعلمِ الكيانِ السعودي وهو يحترق، ونشرتُ المقالَ وأرسلته للكثيرين من الناشطين والمعارضين من مختلف التوجهات. إلا أن أحدَ الإخوةِ الفضلاء الذين أرسلتُ لهم المقال لمطالعته والتعليق عليه أو حتى نقده، بعد أن اطلع (أو قد يكون لم يطلع أصلاً) على ما كُتب فيه، تركَ كلَّ شيءٍ وجاء يوصيني بأنه يجب علينا حفظُ "حرمةِ كلمةِ التوحيد"! استغربتُ في البداية، فقلتُ: ماذا تقصد بـ"حرمةِ كلمةِ التوحيد"؟ فلم يُجبني! وعرفتُ لاحقًا ماذا يقصد، وقلتُ في نفسي: سبحان الله! تركَ كلَّ ما جاء في المقالِ وتعلقَ بالصورةِ التي أرفقتها معه "علمٌ يحترق"! لا أدري أينَ انتهاكُ حرمةِ كلمةِ التوحيدِ هنا؟ ورغمَ أنني لم أرفق صورةً للعلمِ وهو يُداس، ولا وهو يُبصق عليه مثلًا، بل كان يحترق، وحتى أوراقُ المصحفِ التي مخطوطٌ فيها آياتُ الله تُحرق وتُدفن كذلك، وحتى عتاةُ السلفيين يقولون بذلك! فأينَ الانتهاكُ لحرمةِ كلمةِ التوحيدِ في ذلك طالما أوصاني - الأخُ الفاضلُ - بحفظِ حرمتها؟ وكأنَّ التوحيدَ مجردُ كلامٍ يُخطُّ على مخطوطٍ أو يُردد في الهواء!!! ورغمَ أنَّ آل سعود يضعون سيفًا مع الشهادتينِ على علمهم، إلا أنَّ الأخَ الفاضلَ لم يسؤه ذلك ولم يعتبره تشويهاً لكلمةِ التوحيدِ وإساءةً لها، كما ساءه حرقُ العلم!

على كلِّ حال، العلَمُ السعودي ليس مقدسًا بالنسبة لنا، حتى وإن خطّوا عليه "لا إلهَ إلا الله محمدٌ رسولُ الله". هذا استغلالٌ لشعاراتٍ دينيةٍ لإحاطةِ علمِ كيانٍ غاصبٍ فاقدٍ لكلِّ شرعيةٍ - منتهكٍ للحقوقِ والحرياتِ والحرماتِ والأعراضِ - بهالةٍ من القداسةِ والحرمةِ المزعومةِ، ونحن لا نرى ذلك مطلقًا. لا قدسيةَ لعلمِ أيِّ كيانٍ سياسيٍّ ولو خطّوا كلَّ آياتِ القرآنِ عليه، هذا استغلالٌ لكلامِ اللهِ وتترسٌ به ضدَّ حريةِ الناسِ في التعبيرِ والرفض. ونحن نعبدُ اللهَ وحده، ولا نعبدُ المخطوطاتِ ولا الشعارات. لا يمكنُ أن نقبلَ ذلك ولا أن يشعرنا أحدٌ بالذنبِ إذا ما أحرقنا هذا العلمَ أو قطّعناه أو سوى ذلك.

وينبغي على النشطاءِ والمعارضين في الخارجِ والداخلِ أن يتحرروا من هذا القيدِ الكهنوتيِّ والدجلِ والخداعِ الذي أوقعهم فيه آل سعود عندما أحاطوا كيانهم وعلمه بهالةٍ مزيفةٍ من القداسةِ لمجرد أن وضعوا شعارَ التوحيدِ عليه. والعجيبُ أنَّ كثيرين من الذين يرفضون المساسَ بهذا العلمِ بحجةِ كلمةِ التوحيدِ لم (ولا) نجدهم يعترضون على مشاهدَ من يدوسُ على العلمِ الإيرانيِّ رغمَ أنه عليه لفظُ الجلالةِ أيضًا! ونحن أصلاً نرفضُ رفضًا مطلقًا أن توضعَ مثلُ هذه الشعاراتِ الدينيةِ على أعلامِ الدولِ والكياناتِ ورايةِ الأحزابِ السياسيةِ أو أيِّ تنظيمٍ أو تجمعٍ سياسيٍّ. هذا تلاعبٌ بالدينِ وتوظيفٌ له لغاياتٍ سياسيةٍ ومصلحيةٍ.

جعلني أكتبُ هذا الكلامَ ما وجدته من الأخ الذي ركَّز على صورةِ العلمِ المحترقِ وتركَ محتوى المقالِ الذي أرسلته له، وذكَّرني تصرفه بالمثلِ الصينيِّ الذي يقول: «أشيرُ إلى القمرِ والأحمقُ ينظرُ إلى إصبعي».

وهي إشكاليةٌ لدى كثيرٍ من النشطاءِ والمعارضين، فنجدهم يتخوفون دائمًا من الاقترابِ من العلمِ السعودي بأيِّ شكلٍ، لا حرقًا ولا تقطيعًا ولا غيرَ ذلك. وأنا أقولُ لهم: علينا أن ندمرَ هالةَ القداسةِ هذه التي صنعها آل سعود حولَ كيانهم وعلمهم بأن لا نخشى من حرقِ هذا العلمِ وتقطيعهِ وإتلافهِ. ليس معقولًا أن لا نتعرضَ لأعلامِ الغاصبينَ والمحتلينَ والمستبدينَ وكياناتِهم لمجردِ أنهم يضعون لفظَ الجلالةِ عليها. لا وألفُ لا، لا نقبلُ بذلك، وعلى الأحرارِ جميعًا أن لا يتخوفوا من تحطيمِ قدسيةِ هذه الأعلامِ والكياناتِ المصطنعةِ التي هي في حقيقةِ الأمرِ من صنعِ المستعمرِ الغربيِّ، هيَ وأعلامُها وأسماؤُها وحدودُها وحكّامُها وكلُّ ما فيها.

المفاهيم والأسس السياسية

الأسس والمبادئ نحو الحرية والنهضة في ضوء مرجعية القيم الإسلامية

هناك أسس ومبادئ لا - ولن - نحيد عنها بإذن الله تعالى، ومنها ننطلق، وعلى أساسها نتعاون ونعمل مع كل العاملين والساعين نحو الحرية والنهضة والتغيير، وحكم الشرع الحنيف، وشورى القرآن المجيدة وقيمه وتعاليمه العظيمة:

١- المرجعية الإسلامية، (المتمثلة في **القرآن الكريم**[١] أولاً وأساساً، ومعياراً وهادياً للحق والرشد، ونوراً من الله، ثم ما صحّ (أي **وافقه**) من الأحاديث النبوية الشريفة).

﴿إِنَّ هَـٰذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: 9].

---

[١] - وفيما يخص مرجعية القرآن وحده: فالمسألةُ ليست إنكارًا لحقيقة أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم كان يتحدَّثُ ويتفاعلُ مع القرآنِ العظيمِ، ويجتهدُ طبقًا لزمانِه وظروفِه وحاجاتِ مجتمعه، وإنما هي: هل تفاعُلُهُ ذلك، وأقوالُهُ واجتهاداتُهُ تلك، ملزمةٌ لمن بعده كما النصُّ القرآنيُّ الموحى؟ أعني، هل ما عدا سنَّتِه العمليةِ المتعلقةِ بأحكامٍ قرآنيَّةٍ كالصلاةِ والحجِّ والعمرةِ ونحوِها، هل ما عدا ذلك ملزمٌ لكلِّ العصورِ؟ وما الدليلُ القطعيُّ على ذلك؟ سيما وأنَّ مسلسلَ نقلِ الرواياتِ الحديثيةِ قد شابه ما شابهُ من حذفٍ وإضافاتٍ وتحريفٍ وتشويهٍ وإسرائيلياتٍ، بقصدٍ أو دون قصدٍ! ولن يقولُ بإلهيةِ الرواياتِ الحديثيةِ، وأنَّها وحيٌ كما القرآنُ: هل يجوزُ أن يخضعَ «الوحيُ الإلهيُّ» للتضعيفِ والتصحيحِ والردِّ والتشكيكِ، أو أن يُنقلَ بالمعنى (مع ما يتخللُ مسلسلَ نقله من حذفٍ وإضافاتٍ وتحريفاتٍ، بقصدٍ أو بغيرِ قصدٍ) كما هو الحالُ مع الرواياتِ الحديثيةِ (ما يسمى بالسنةِ خطأً)، خاصةً تلك التي تعارضُ ظاهرَ القرآنِ؟ ولماذا لم يتعهدْ ربُّ العالمين بحفظِ سوى كتابِه الكريم؟ وهل من العدلِ أن يطالبنا باتباعِ ما لم يحفظه لنا؟ وما وصلنا بالمعنى فقط دون اللفظِ؟ ولا تقولوا: إنَّ من نقلَ القرآنَ هم نفسهم من نقلَ الرواياتِ، لأنَّ ذلك تدليسٌ على العامةِ وليس بحجةٍ؛ فالقرآنُ مُتَعَهَّدٌ بحفظِه من قبلِ المولى: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ}، ووصوله إلينا بفضله سبحانه، وقد وصلنا عبر البرِّ والفاجرِ، وليس فيه ما هو صحيحٌ أو حسنٌ أو ضعيفٌ أو غيرُ ذلك من درجاتِ التصنيفِ والتصحيحِ.. وهو مُجمَعٌ عليه من قبلِ جميعِ المسلمين. بينما الرواياتُ الحديثيةُ ليست كذلك؛ فما هو صحيحٌ عند الشيعةِ ليس كذلك عند السنةِ، والعكسُ صحيحٌ، بل حتى لدى السنةِ أنفسهم وكتب "صحاحهم" ليست كلها متفقةً على كلِّ شيءٍ جمعوه فيها.

أيها المسلمون:

القرآنُ هو المصدرُ الأساسُ والمرجعيةُ لكلِّ المسلمين، وهو الكتابُ المهيمنُ والخاتمُ، وفيه شرعُ اللهِ الكاملُ الصالحُ لكلِّ زمانٍ ومكانٍ، وهو النورُ والحجةُ والإمامُ والبرهانُ، وفيه القولُ الفصلُ وبيانُ كلِّ شيءٍ تعلَّقَ بالرسالةِ الخاتمةِ. وما عداهُ فهو مصدرٌ معرفيٌّ لا ننكرهُ ولا نرفضهُ كله، وإنما نأخذُ منهُ ما وافقَ القرآنَ، وما خالفَ ظاهرهُ نردهُ ولا نلتفتُ إليه.

﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا * يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ وَلَنْ نُشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا﴾ [الجن: 1، 2].

﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَن كَثِيرٍ ۚ قَدْ جَاءَكُم مِّنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ﴾ [المائدة: 15].

﴿وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِم بِآيَةٍ قَالُوا لَوْلَا اجْتَبَيْتَهَا ۚ قُلْ إِنَّمَا أَتَّبِعُ مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ مِن رَّبِّي ۚ هَٰذَا بَصَائِرُ مِن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [الأعراف: 203].

٢- الشورى أسلوباً للحكم والإدارة، ومنهج حياة في الأمر كله؛ صغيره وكبيره، في إطار المرجعية الإسلامية، وللأمة كلها برجالها ونسائها. والديمقراطية آليتها المعاصرة.

﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ ۖ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ ۖ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ۚ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ [آل عمران: 159].

﴿وَٱلَّذِينَ ٱسْتَجَابُواْ لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [الشورى: 38].

٣- عدم تولي الكافرين (الحربيين) والمعتدين والطغاة والظلمة وأعوانهم ومرتزقتهم أو التحالف معهم أو مهادنتهم، تحت أي مبرر أو ظرف.

﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَوْ أَبْنَاءَهُمْ أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ﴾ [المجادلة: 22].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا آبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [التوبة: 23].

﴿وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا تُنْصَرُونَ﴾ [هود: 113].

﴿وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۖ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ﴾ [الجاثية: 19].

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [البقرة: 190].

﴿فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انفِصَامَ لَهَا ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: 256].

٤- الإيمان الراسخ بعدم شرعية وإسلامية "الكيان السعودي" ونظامه، ورفض كل ما انبثق عنه منذ نشأته أو تأسس عليه، (بما في ذلك عقيدته الوهابية التكفيرية الاستئصالية).

٥- السعي بكل الوسائل والإمكانات المتاحة والمشروعة لتفكيك هذا الكيان واجتثاث نظامه من جذوره، والحث على ذلك والدعوة إليه عبر كل المنصات المتاحة والمشروعة تمهيداً لإقامة حكم الإسلام؛ أي حكم الشورى (والديمقراطية آليتها المعاصرة) والعدل والحرية والمساواة بين الناس والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وجعل قيم القرآن العظيم واقعًا يعيشه المسلمون.

﴿إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ ۚ وَلَا تَكُن لِّلْخَائِنِينَ خَصِيمًا﴾ [النساء: 105].

﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ ۖ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ۚ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾ [الأعراف: 29].

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: 90].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: 8].

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: 58].

﴿لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعۡتَدُونَ (78) كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوۡنَ عَن مُّنكَرٖ فَعَلُوهُۚ لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ (79) تَرَىٰ كَثِيرٗا مِّنۡهُمۡ يَتَوَلَّوۡنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْۚ لَبِئۡسَ مَا قَدَّمَتۡ لَهُمۡ أَنفُسُهُمۡ أَن سَخِطَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ وَفِي ٱلۡعَذَابِ هُمۡ خَٰلِدُونَ (80) وَلَوۡ كَانُواْ يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِيِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمۡ أَوۡلِيَآءَ وَلَٰكِنَّ كَثِيرٗا مِّنۡهُمۡ فَٰسِقُونَ﴾ (81). [المائدة].

٦- الرفض القاطع للملكية (حتى الدستورية منها) والوراثية بكل أشكالها، وحكم المُتغلب.

٧- الانفتاح للعمل والتعاون مع كل أبناء وبنات شعبنا وأمتنا في إطار ووفق هذه الأسس والمبادئ، مع إتاحة المجال للاجتهاد في كل ما دون ذلك، بل والتشجيع عليه.

من الكيان الغاصب إلى الدولة المدنية الشورية: أولوية قضية الشرعية

يتحدث الكثيرون من الذين يتصدرون المشهد السياسي كـ"معارضين" أو كما يحبون تسمية أنفسهم "إصلاحيين" عن الوطن وحبه والحرص عليه والنضال من أجله... الخ. ويقصدون بالوطن المهلكة السعودية، أو حتى من يتحدث منهم عن كتابة دستور لهذا الوطن المزعوم، وهي خطوة لاحقة أصلاً تأتي بعد تأسيس الدولة ونيلها للشرعية التي مصدرها اختيار الشعب والقيم والمبادئ الإسلامية. ناهيك عن أنك غير مخول أساسًا بالقيام بمثل هذه المهمة وحدك، فالشعب هو الذي يختار ممثليه ليقوموا هم - بمساعدة المختصين - بكتابة هذا الدستور، وهي مرحلة لاحقة على كل حال.

لكن لم ينتبه الجميع إلى أمر في غاية الأهمية، وهو أنه لا وجود لدولة أصلاً. ليس هناك وطن بعد، ما هو موجود عبارة عن كيان وراثي غاصب لا شرعية له. لولا السلاح والتجهيل والدعم الغربي، ما بقي حتى يومنا هذا. وبالتالي، لا يصح أن يطلق عليه اسم دولة أو وطن. فالشعب أولاً لم يختر هذا الواقع وشكل الحكم الذي أصبحوا بموجبه "سعوديين"، أي تابعين مملوكين لآل سعود، ولم يختر حدود هذا الكيان الذي يحتل جزيرة العرب، ولم يختر آل سعود أو حتى يتشارك معهم في الحكم أو حتى في أتفه الأمور. شعب بلا قرار. وكيف له أن يختار عائلة كي تتوارثه وتستأثر بالقرار والثروة؟ كيف يجتمع الخيار

والتوريث أصلاً؟ كيف يجتمع حكم الشورى وحكم الوراثة؟ هذا مستحيل، فضدان لا يجتمعان، وإذا كان التوريث، فلا وجود للشورى، وإذا كانت الشورى، فلا مجال للتوريث. هل يمكن أن يجتمع الليل والنهار في آن واحد؟!

إذاً، لا وجود لشعب موحد برضاه وله هويته الأصيلة التي تعبر عنه وعن قيمه ومبادئه، ولا وجود للأرض فقد استولى عليها آل سعود وجعلوها أملاكًا خاصة لهم حصراً، ولا وجود لحكومة أو نظام حكم منتخب ومتوافق عليه من قبل الشعب، ولا وجود لسيادة حقيقية لهذا الشعب أو حتى لهذا الكيان المصطنع المفروض بقوة السلاح والأمر الواقع.

وإن كانت الدولة تُعرَّف بأنها أرض وشعب وحكومة وسيادة، أي أرض مستقلة متوافق عليها ومعترف بها، أي ليست مغتصبة من أحد أو شعب آخر، وشعب حر مجتمع بإرادته وخياره، وحكومة مختارة طبقًا لدستور وقوانين ومواثيق متوافق عليها شعبيًا، وسيادة تعبر عن الاستقلال والحرية لهذه الدولة وشعبها... فإنه لا ينطبق أي من تلك العناصر على الواقع الموجود في جزيرة العرب، واقع الكيان السعودي، ويشمل ذلك بطبيعة الحال بقية الكيانات المصطنعة (قطر، البحرين، الكويت، عمان، الإمارات...).

الذي لا يزال يجهله هؤلاء أو لا يريدون الاعتراف به هو أنه لا وجود لدولة في جزيرة العرب حتى هذا التاريخ. وكان أول وآخر دولة حقيقية فيها (أي في جزيرة العرب)، دولة مدنية ذات شرعية تأسست على

الاختيار والتوافق والرضا الشعبي، ولها دستورها وقوانينها وسيادتها، والناس فيها متساوون أمام القانون ويتمتعون بأعلى درجات الحرية بكل مستوياتها وحقوقهم الإنسانية محمية ومكفولة، ويشعرون بعدالة توزيع السلطة والثروة... الخ. كانت دولة المدينة التي أسسها سيدي رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبعدها، وتحديدًا منذ بداية تأسيس النظام الوراثي في تاريخ المسلمين على يد الطلقاء، والقضاء على الشورى... لم تقم دولة بالمعنى الحقيقي والحضاري والإنساني في جزيرة العرب حتى الآن.

إذن، نحن لم نؤسس دولة بعد، لتكن تلك الأولوية، ولنؤسس دولة لا بد لها من شرعية. وطريق الشرعية كان ولا يزال وسيظل رضا واختيار الشعب والتزام الدولة بالقيم العلوية والمبادئ الإسلامية (الحرية، العدالة، حق الشعب في حكم نفسه "الشورى"، المساواة، الكرامة للجميع دون تمييز). ولهذا نحن حريصون على أن نصوب للإصلاحيين الذين يصبون جام غضبهم على مواضيع ليست جوهرية أو يجعلون بن سلمان هو أساس كل بلاء تعانيه الأمة، متناسين أنه ليس إلا نتيجة طبيعية لهذا الحكم الوراثي العائلي في ظل هذا الكيان الغاصب الفاقد لكل شرعية.

نحن حريصون على أن نوجه الجهود المبذولة والطاقات الشبابية الغاضبة التي تعاني الكبت والتهميش والإقصاء نحو المسار الصحيح، مسار المستقبل والنهضة والتغيير؛ ولذلك كنا قد ذكرنا في مقال سابق أن الأسباب الحقيقية التي دفعتنا لمعارضة آل سعود

تتمثل في هذه الأسباب الخمسة على سبيل الإجمال لا الحصر طبعًا، وقلنا هي:

- انعدام الشرعية
- الحكم الوراثي
- فرض الهوية السعودية
- فرض العقيدة الوهابية
- احتكار الثروة بيد القلة (آل سعود وحواشيهم).

وهذا ما نحاول أن يركز عليه الشباب العربي (شباب وشابات جزيرة العرب)، بحيث لو فعلوا ذلك لحلت القضايا التي يعتبرونها أكثر إلحاحًا مثل البطالة والفقر وارتفاع الأسعار... الخ. فهم إن ركزوا على هذه الأسباب وبدأوا في التساؤل - على سبيل المثال - هكذا تساؤلات: ما هي شرعية هذا الكيان السعودي "السعودية"؟ بأي حق يحكمنا حصراً آل سعود ويتوارثوننا وكأننا بهائم أو قطع متاع في حظيرتهم؟ وبأي منطق صرنا "سعوديين"؟ ألا نعرف أسماء آبائنا مثلًا حتى ينسبنا ابن سعود إليه؟ ألسنا عربًا ومسلمين ولنا جذور وتاريخ وهوية ودين؟ ومن هو محمد بن عبد الوهاب هذا وعقيدته الوهابية؟ أهو رسول أو نبي؟ ماذا يعني أن يفرض ابن سعود عقيدة كهنوتية كهذه على شعب بالملايين؟ أين الإسلام وحرية الاعتقاد؟ وهل كنا مشركين مثلًا أو ملاحدة حتى جاءنا ابن عبد الوهاب وصحح لنا الدين؟ ما هذا الهراء؟ وبأي حق تكون البلاد كلها بثرواتها وخيراتها ملكًا لآل سعود؟ بأي حق يحصل كل فرد من آل سعود على مخصصات منذ الولادة بينما هناك من الشعب من لا يجد ما يسد به جوعه أو يغطي تكاليف

علاجه أو يسدد به فواتير الماء والكهرباء؟ إلى آخر ذلك من التساؤلات التي تغوص نحو الجذور الحقيقية لكل المشاكل التي نعاني منها اليوم. فلا ينبغي أن تضيع الجهود على محاولات معالجة العوارض الجانبية للمرض، وإنما ينبغي حشد كل الجهود والقوى لمواجهة المرض نفسه وحصاره حتى القضاء عليه.

لماذا نحن نصر على قضية الشرعية؟ ببساطة لأن على أساسها ينبني كل شيء. وإذا كانت الشرعية طريقها - وهي - الخيار الشعبي والقيم الإسلامية وحقوق الإنسان، فذلك وحده كفيل بمعالجة كل ما يطرأ من مشاكل لاحقًا، لأن الشرعية تعني أن الشعب هو من يقرر، وبالتالي من بيده القرار لن يسكت عن هضم حقوقه أو تدهور حالته المعيشية والاقتصادية والاجتماعية. من يتمتع بالحرية سيستطيع أن يطالب بالخبز والعمل والحياة الكريمة، ومن لا حرية له لا كرامة له ولا حياة له، ولن يلتفت إليه أحد ولن يقدر حتى على الصراخ من شدة الألم والمعاناة. إذاً نحن نتحدث عن قضية بالغة الأهمية، فالكيان الذي لا شرعية له وتمكن بالتغلب لن يهمه إن أكل الناس أو جاعوا، إن رضوا أو غضبوا، ولا يمكن لحاكم أتى بالسيف والوراثة أن يفهم معاناة الشعب ويحترم خياره وحقوقه ويعي أنه مجرد موظف لدى الشعب لا فوق الشعب.

قضية الشرعية إذاً هي أهم قضية وهي الأولوية القصوى لكل معارض للكيان السعودي (أو هكذا ينبغي)، وهي وحدها كفيلة بإسقاط هذا الكيان وتفكيكه إن وجدت الاهتمام والتركيز اللازمين من الشباب والشابات وكل النشطاء والمعارضين في الخارج والداخل. يكفي أن

يقتنع الناس بعدم شرعية هذا الكيان وما يتعلق به، وأنهم بالفعل لم يختاروه، وإن أرادوا أن يختاروا اليوم أو يشاركوا في أي قرار يخص هذا الكيان فلن يستطيعوا، ولن يسمح لهم ابن سعود بذلك. يكفي أن يعوا ذلك حتى تتوجه طاقة الغضب نحو المسار الصحيح، مسار التغيير والمستقبل الذي يحتم تفكيك هذا الكيان الوراثي الغاصب وتأسيس دولة مدنية جمهورية اتحادية شورية (ديمقراطية) تقوم برضا الشعب واختياره، ويحكم الشعب فيها نفسه بنفسه، ويختار اسمها وعلمها ويضع دستورها وقوانينها ويشارك في كل صغيرة وكبيرة عبر ممثليه المنتخبين في كل مناطق البلاد، سواء في المجالس المحلية لكل منطقة أو في المجلس الاتحادي الذي يضم ممثلي الشعب عن كل منطقة حيث يُنتخَبون من قبل مجالسهم المحلية لتمثيل مناطقهم في مجلس الشورى الاتحادي الذي سيكون كما اقترحنا في العاصمة الاتحادية للدولة وهي المدينة المنورة.

على أن حتى هذا الاقتراح (اقتراح أن تكون المدينة هي العاصمة) سيخضع للتصويت - كما حالة الاتحاد أيضًا - في المجلس الاتحادي. وقد شرحنا وفصلنا ذلك في الكتيب المنشور بعنوان "مقترح عبور لما بعد سقوط آل سعود".

ما نود قوله والتأكيد عليه في هذا المقال هو أننا بحاجة لتسليط الضوء على هذه الحقيقة التي يجهلها ويتنكر لها الكثيرون من النشطاء والمعارضين، خاصة الذين في الخارج، وهي أنه لا وجود لدولة أصلاً في جزيرة العرب، وأن ما هو موجود الآن إنما هو عبارة عن كيان غاصب وراثي لا شرعية له على الإطلاق، قام بالسيف ويحكم بالسيف

ومستمر بالسيف. وأن نعي أن الأولوية الحقيقية التي يجب التركيز عليها وحشد القوى والجهود في اتجاهها هي قضية الشرعية، التي إن حُلّت سينهار معها الحكم الوراثي، ونتخلص من ما يسمى بـ "الهوية السعودية"، وينتهي فرض العقيدة الوهابية التكفيرية، وينتهي مع زوال وتفكك هذا الكيان الغاصب احتكار آل سعود وحواشيهم للثروة وخيرات هذه الأرض، وبالتالي تعود للشعب لتكون تحت تصرفه الكامل عبر ممثليه المنتخبين في مجلس الشورى الاتحادي.

كي لا نعودَ نتحدث عن التشريع الإسلامي كأمرٍ غريبٍ عن الواقع الإنساني!

*تعليقي على تغريدة الدكتورة مضاوي الرشيد:
«أهم نصيحة للدكتور سلمان العودة هي تطبيق الشريعة بالقوة في مجتمع لم يتعود عليها، تكون عاقبته وخيمة، ومعاداة الأقليات غير المسلمة تدفع إلى الهاوية. قال الحق ولذلك سجنه النظام السعودي».

قلتُ: الشريعة التي يقصدها العودة وغيره من السلفيين والتراثيين هي اجتهاداتٌ وأفهامٌ بشريةٌ نسبيةٌ لنصٍ مقدسٍ مطلقٍ صالحٍ لكلِّ زمان ومكان، لا يخلق عن كثرة الردِّ ولا تنقضي عجائبه، وليست هي عين التشريع الإسلامي الإنساني. وعندما نقول: "لم يتعوَّد المجتمع عليها"، فكأننا نجعل من التشريع الإسلامي الذي هو إنسانيٌّ تشريعًا بعيدًا عن الواقع، ومصادمًا للفطرة الإنسانية، وهذا غير صحيحٍ مطلقًا. ومعظمُ تشريعاتِ المجتمعاتِ المتحضرةِ هي ضمن حدودِ الله، وبالتالي هي إسلاميةٌ، وإن لم يعلموا بذلك ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [سورة الروم: 30].

وعليه، تسقط هنا حتى كلمة "الأقليات"، إذ لا يعود لها معنىً أصلًا، فالتشريع الإسلامي لا يفرِّق بين المسلم وغير المسلم، بل هو إنسانيٌّ ومدنيٌّ وعالميٌّ ومتوائمٌ مع ظروفِ كلِّ مجتمعٍ وكلِّ زمنٍ. والاجتهاد في التشريع ضمن حدودِ الله هو من مهامِّ ممثلي الشعب الذين يُنتخبون

انـتخابًـا حرًّا، واجـتهاداتـهم تـخضع لـلتصويـت والـقبول أو الـرفـض، وطاعتها غير مطلقة، فلكلِّ زمانٍ متغيراته ومجتهدوه.

وهـذه فقط ملاحظةٌ سـريـعةٌ ومـوجـزةٌ، كـي لا نـعودَ نتحدث عن التشـريـع الإسـلامـي كأمرٍ غريبٍ عن الواقع الإنسـانـي أو غير متوافقٍ مع فطرة الإنــسان وظــروفــه فــي كلِّ زمــانٍ ومــكان.. ولأن "الشــريــعة" الــتي يقصدونها هـي اجتهادات بشرية نسبية لظروف وأحوال قد مضت، فإن محاولة تطبيقها الآن لا تتم إلا بالقوة، وهذا ما تحاول ممارسته معظم الحركات الإسـلامـويـة السـلفية الـتي تـسـاوي بـين اجـتهاد مـضـى عليه قرون لفلان من الناس في فهم نص من نصوص القرآن، ونص القرآن ذاته، وهذا غير صواب بتاتًا.

المعارضة: ممارسات وتناقضات

لماذا خرجت؟: ممارسات بعض المعارضين في الخارج وتناقضاتهم

لماذا خرجت؟ سؤالٌ ينبغي على كلّ معارض وناشط في الخارج (خارج المهلكة السعودية) أن يطرحه على نفسه: ما الذي من أجله أنا اليوم مهاجر أو لاجئ أو منفيّ في بلدٍ من بلدانِ العالمِ الكثيرة؟ قد يتبادر إلى الأذهان بسرعة هذا الجواب: من أجل محاربة الظلم والقهر والإجرام، وتحقيق مبادئ الحكم الإسلاميّ: شورى وعدل وحرّيّة ومساواة، وأمرٌ بالمعروف ونهيٌ عن المنكر، ومحاربة الربا والاحتكار والغشّ وشتّى صور الفساد.. إلى آخر ذلك من الكلام الجميل الذي لا نختلف معه، بل هو عين ما ندعو إليه.

جميلٌ جدًّا هذا الكلام وهذا الهدف السامي الذي خرجت من أجله، ولكن عند التطبيق والممارسة العمليّة، ماذا نجد؟ أو بالأحرى، ماذا يبقى من ذلك الكلام وتلك الأهداف؟ هذا ما يهمّ حقًّا، وليس مجرّد الحديث العام المنمّق بعباراتٍ وأهدافٍ لا يختلفُ عليها اثنان من المسلمين، وكلّ العقلاء.

من فترة إلى أخرى نجد من يُطلق الحملات الإعلاميّة على مواقع التواصل للمطالبة بالحرّيّة لفئة من المعتقلين دون غيرها (كحملة: "أطلقوا سراح الأكاديميين!")، أو نجد من يخرجُ منهم جديدًا مُدافِعًا عن العسكر أو عن السارقين والفاسدين الهاربين، أو عن جناح من

أجنحة النظام المجرم الغاصب ذاته.. إلخ. فهل هكذا نهج يتوافق مع تلك الأهداف والمبادئ الإسلامية التي يزعمون أنّهم مؤمنون بها؟

ما أودّ قوله هو أنّ الحديث عن شيء وممارسة نقيضه لهو من أبشع ما يتّصفُ به المرء؛ مسلمًا كان أو غير مسلم، فكيف وهو يدّعي الإسلام ويزعم أنّ لا شيء يهمّه كما قيم ومبادئ الإسلام العظيم؟ {كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ} (الصف: 3).

ليس ممكنًا أن تقول: "خرجتُ لإعلاء صوت المظلومين والصدع بالحق والدعوة إلى العدل والشورى والحرّيّة والمساواة"، ثمّ نجدك تدافع عن فئة دون غيرها (كمن يقول، على سبيل المثال: "خرجتُ من أجل إخواني العسكر!")، مَنْ هم أولئك العسكر؟ أليسوا ذراع النظام الذي يظلم ويعتدي ويقتل ويبطش ويتحرّش بالنساء ويغتصب ويُعذّب ويستمرّ به؟ وماذا عن النساء المعتقلات؟ ماذا عن كلّ المعتقلين والمُهدَّدين منهم بالإعدام من النساء والرجال، الكبار منهم والصغار؟ ماذا عن المجازر التي يُنفّذها عسكر النظام بحقّ الأبرياء كلّ أسبوع؟ ماذا وماذا وماذا... إلخ، فما لكم كيف تحكمون؟ أو تحاول تلميع صورة شخصيّات ووجوه قديمة لنفس النظام العفن، معتقدًا أنّك تستطيع استحمار الكلّ!

أتدعو للحقّ وتمارس الباطل في ذات الوقت؟ إمّا أن تكون متّسقًا في ممارستك مع ما تدعو إليه، وإلّا فأنت كذّاب دجّال، ولا تنتظر من الناس أن يصدّقوك أو أن يثقوا بك.

أن تنادي بمبادئ الحكم الإسلاميّ، ثم لا تجد حرجًا في الدعوة لإبقاء الوراثيّة الكفريّة تحت شعار "المَلَكيّة الدستوريّة"، أو التحالف مع الظالمين والفاسدين وأعوانهم، أو تغيير ابن سلمان لاستبداله بغيره من ذات الأسرة الملعونة تحت نير ذات الكيان الغاصب... فهذا كلّه باطل؛ ليس من الإسلام وقيمه ومبادئ حكمه في شيء.

والحقّ أنّ الكيان السعوديّ كيان غصب واحتلال ونهب وتكفير وعدوان، استباح دماء المسلمين وكلّ حرّ وبريء، منذ أن قام وحتى يوم الناس هذا. وما ابن سلمان إلّا الامتداد الطبيعي لمن سبقه من ملوك وأمراء هذه الأسرة الغاصبة وكيانها السياسي الفاقد لكلّ وأيّ شرعية.

كيف يعارض آل سعود الفساد وهم أساسه؟

قال أحدهم ذات مرّة: "إنّ من أمراء آل سعود من تمّ تصفيتهم بسبب معارضتهم للفساد والظلم!"

قلتُ (أنا): من هم يا تُرى؟ نوّرنا أنار الله قلبك وبصيرتك وشرح للحقّ صدرك.. إذ كيف - يا رعاك المولى - يعارضون الفساد وأصغر صغير فيهم أرصدته بمئات الملايين من الدولارات، بل وحتى بالمليارات؟ كيف تعارض الظلم وأنت وعائلتك تجثمون على صدر شعب بأسره منذ قرن وأكثر؛ بالغصب والقهر والتكفير والتقتيل، والنهب والسبي والترهيب والتنكيل؟ كيف يعارضون الظلم وكلّ فرد منهم يحمل صفة "أمير" ويُجهَّز لوراثة "العبيد"؟ ألا تعلم أنّ الإسلام لا يُبيح ذلك وحسب، بل ويحارب جميع أنظمة الطغيان والتوريث؟ كيف لا، والله يقول آمرا نبيه الخاتم: {وشاورهم في الأمر}؟ هذا وهو المصطفى! فكيف بنا نحن (الذين بعده وكل من عاصره) الأدنى منه مقامًا وشأنًا؟ وكيف من باب أولى بمن هم أدنى وأقل من ذلك بكثير.. أعني آل سعود؟ ويقول تبارك وتعالى: {وأمرهم شورى بينهم}.. فالإسلام إذن أتى بالشورى، وعليها نستند في جهادنا ضدهم وضد كل البغاة والمستبدّين والغاصبين والوراثيين؛ فعلى أي شيء يا تُرى استند آل سعود ليتوارثونا غصبًا وكرها - كما لو كنّا متاعًا في حظيرتهم أو عبيدًا؟ أتعي ما أقول؟ كيف يعارضون الفساد والظلم ووجودهم بحد ذاته أكبر فساد وظلم وجور؟ بل إنّ وجودهم هكذا هو عين محاربة الله والرسول!

هل تعرف أن مُخصَّصات آل سعود يبتدئ صرفها منذ الولادة؟ وربما حتّى بمجرّد تكوّن الواحد منهم جنينًا في بطن أمه، تُخصَّص له المُخصَّصات إلى أن يموت، ثم يرثها أبناؤه وأحفاده من بعده.. وهكذا إلى أن يزولوا - بإذن الله وقوّته.

وطبعا يُفترض بك وأنت تتحدّث في هكذا شؤون أن تعرف أنّ ما لا يقل عن (90٪) من عائدات النفط تذهب لآل سعود؛ ولكل واحد من كبارهم عائدات ملايين البراميل من النفط والغاز لوحده.. لكل واحد.. هذا غير استيلاؤهم على الأراضي الشاسعة التي تُعد جزءًا هي الأخرى من المُخصَّصات أيضًا، وقصورهم الباذخة التي لا تُحصى، وسيّاراتهم وطائراتهم ويخوتهم الأفخم والأحدث دائمًا، ووو... إلخ. ولا نجهل أنّه لا توجد شركة ولا مشاريع ولا بنوك كبرى أو صغرى في البلد إلا وتجد لآل سعود النّسبة الأعلى فيها ومنها؛ بالجبر والإكراه.. وهذا - بالطبع - غير متاجرتهم في المخدّرات والسلاح والخمور وغيرها... فتخيّل كمّ المليارات التي تدخل في حساب كل "أمير" منهم يوميًّا وشهريًّا وسنويًّا على مدار عقود من الزمن! أرقام تفوق الخيال! وطبعا كلّها - كما يعلم القاصي والداني - تذهب لحساباتهم في الخارج؛ فهم يدركون أنّ السقوط حتميّ لا مفرّ منه، ولذلك يعدّون العدّة للهرب في أيّ لحظة.

والذين تتحدّث عن أنّهم "عارضوا" الفساد والانتهاكات والظلم ووو... هذا كلّه كذب وافتراء وخداع وتلبيس على عامّة الناس؛ القصّة وما فيها باختصار: أنّ صراعهم لم يكن من أجل المُسعوَدين المقهورين وما يعانونه ويقاسونه، ولا حبًّا في الخير والعدالة وانتصارًا للمظلومين

والمُعذَّبين كما تتوهّم وتتصوّر أو تُصوِّر - كيف ذلك وهم أساس الظلم والفساد والشر والإجرام والخيانة في هذه البلاد؟ - وإنّما صراعهم كان - وما زال - إمّا على السلطة المُغتصَبة، أو الغنيمة المنهوبة، أو على كلتاهما... وتلك هي كلّ الحكاية.

المعارضة المُسعوَدة وغياب البديل: إصرار على استمرار الوضع القائم

هل لديهم بديل؟
معظم أولئك الذين يتهموننا باللاواقعية لأننا نسعى لتفكيك الكيان السعودي الغاصب، ليس معظمهم بل كلهم، لا يمتلكون أصلاً حتى مجرد تصور لبديل عن الواقع التعيس الموجود، وعندما نقدم نحن البديل يقولون: "هذا ضرب من الخيال والجنون!!!"، ذلك لأنهم لا يريدون بديلاً أصلاً، وسيُوجدون العيوب في كل بديل حتى لا يبقى سوى كيان آل سعود كأمر واقع وقدر لا مفرّ منه!!! بل إن منهم من يسمي نفسه بـ"الإسلامي" ثم يرفض المدينة المنورة كعاصمة للدولة الاتحادية مُفضّلاً عليها الرياض (قرن الشيطان)!! مع أننا لم نقل إن المدينة المنورة ستكون العاصمة عن طريق الإجبار، وإنما سيخضع هذا الاقتراح للتصويت من قبل ممثلي الشعب في مجلس شوريّ اتحادي. بينما هم يريدون الرياض بالقهر والإجبار وكأمر واقع موجود كوجود كيان آل سعود ومثله كيان الاحتلال في فلسطين، فضلاً عن أنه ليس لها أي قَبول أو معنى أو حتى رمزية تاريخية لكي تكون هي عاصمة الدولة!!! فبأي حق تكون هي العاصمة؟ وأي رمزية في ذلك؟

على كلٍ؛ هذا مثال بسيط عن التخبط الذي يعيشون فيه، أقصد المعارضة المُسعوَدة التي لا تجد في الانتساب لآل سعود بأسًا ولا عارًا، ولا في نسبة جزيرة العرب لهم، بل نسبة الحجاز حيث مكة والمدينة لهم أيضاً!!! وتعتبر ذلك أمرًا محمودًا وتفضّلاً من آل سعود

يُشكَرون عليه، أن نسَبونا لهم، وكأننا طارئون على التاريخ، لا نسب لنا أو هوية ولا وجود!!!

والواقع أنهم هم الذين يعيشون في الأوهام عندما يتبنون ما يحاول آل سعود غرسه في الأذهان من قديم وهو أنهم باقون يحكمون حتى قيام الساعة، هذا إن كانوا يؤمنون بالساعة أصلاً، وأن التغيير تخضع له كل الأمم والدول والإمبراطوريات ما عدا الكيان السعودي الغاصب المحمي غربياً والمستمر بالسيف وسلاح التجهيل والكهنوت، فله حصانة ضد التغيير والموت.

وهذا كفر بسنة الله التي تخضع لها كل الموجودات، ولكن نجح آل سعود بالفعل في غرس هذه الأيديولوجيا الخبيثة والفاسدة ليس في الشعب وحسب، بل وفي من يعتبرون أنفسهم معارضين وإصلاحيين ويسعون لتحقيق العدالة وحقوق الإنسان والحريات ودولة القانون... الخ.

هذه حقًا مأساة مركبة ومعقدة... ومنهم من يحاول جاهداً ليس فقط لنشر هذه الأيديولوجيا الكافرة بسنن التاريخ والاجتماع والكون، بل والزيادة عليها بأن هذا الكيان مستقر ونحو مزيد من الاستقرار وأن ينسب الناس فيه إلى آل سعود أو أن تسمى الجغرافية الأكبر من جزيرة العرب بـ"السعودية" ليس هو الإشكال، ولا ينبغي أن يكون التركيز عليه... هكذا يفكرون، ثم يتهموننا نحن بالخيالية وربما بالجنون.

القضية أن هذه المعارضة المُسعوَدة الشيء الوحيد الذي يجمع بين مختلف أطرافها بتنوع درجاتهم ومستوياتهم، هو انعدام الفكر والرؤية

والبديل لما بعد آل سعود وكيانهم الزائل بسنن الله الحتمية... ولذلك عندما نقدم نحن بديلاً نرى فيه أولاً القدرة على تحقيق الشرعية الحقيقية، والاتحاد الحر وإرادة الشعب، وإمكانية التطبيق، ويناسب طبيعة الشعب لدينا وسهل الاستيعاب بل قابل للبناء عليه والزيادة عليه وتطويره لما يحقق هدف الشرعية والحرية والعدالة والمساواة والحقوق والحريات ودولة القانون والمؤسسات... عندما نقدم نحن ذلك البديل الواقعي والشرعي (الشرعي لأنه يحيل الأمر إلى أصحابه، أي الشعب)، الذي بالفعل يهدد وجود ما يسمى بالسعودية والهوية السعودية والأيديولوجيا الوهابية، نتهم بالخيالية والبعد عن الواقع وربما يصموننا بالجنون أيضاً، ذلك أنهم هم أنفسهم سعوديون ووهابيون ويحبون كيان آل سعود ولا يتخيلون زواله، وسعينا لتغيير كل ذلك والسعي نحو تحقيق الاتحاد الحر والكيان السياسي الشرعي القائم على أساس الشورى والاختيار الحر والاقتناع وليس بالسيف الأملح وقهر إرادة الناس... سعينا لكل ذلك هو تهديد لهم هم ولمعتقدهم في المقام الأول، باعتبارهم سعوديين ووهابيين، وتغيير كالذي ندعو إليه هو بمثابة الانتحار إن هم قَبلوه، لأنه لا يغير الواقع السياسي وحسب، بل ويصيب معتقدهم الديني الوهابي في مقتل، وذلك من شأنه أن يحدث أزمات نفسية قد تصل بمعظمهم حد الانتحار.

ناهيك عن أن استمرار الواقع كما هو وبقاءهم هكذا يُشكِّل مصدر دخل كبير لهم، وهم يتفاخرون بذلك على كل حال، ويعتبرون الارتزاق حلالًا بل وإنجازاً وجزءًا لا يتجزأ من أساسيات وفلسفة العمل السياسي... ويخدعون أنفسهم بذلك ليظلوا في غيهم وضلالهم حتى

يستيقظوا يومًا فيروا كيان آل سعود قد انهار في سويعات قليلة، وسيجدون أنفسهم بلا قيمة، ولا مشروع ولا قَبول لهم لدى الشعب أصلاً... أو لا يستيقظون فيواجهون الحساب العسير عند أعدل العادلين... وهذا ما يخشون حتى مجرد التفكير فيه، لأنه يذكرهم بتيههم وضلالهم وواقعهم العبثي وعيشهم في أوهام يحاولون بها تهدئة أنفسهم وتخدير ضمائرهم كي تستمر مصادر دخلهم بالسير والتدفق دون أي شعور بذنب أو حتى تقصير...

المستقبل بعد آل سعود

التصور السياسي لما بعد آل سعود: تأسيس دولة مدنية اتحادية على أساس الشورى

لا يزال يعتقد المسعودون أن ما يسري من قوانين ربانية في هذا الكون لن تسري على آل سعود؛ فيقولون، مثلاً: "آل سعود إلى يوم القيامة"، وأن رياح التغيير مستحيل أن تقتلعهم، أي أنهم لن يسقطوا كما سقط من قبلهم وحولهم من طواغيت المنطقة. وهذا، فضلاً عن كونه كفرًا بقوانين سير التاريخ الربانية، هو سذاجة وطفولية في التفكير لديهم اعتدنا عليها. أما نحن فنؤمن بحتمية التغيير وأنه لا بد آتٍ، شاء الطغاة أم أبوا.

وأن بقاء آل سعود محتكرين الحكم لأنفسهم ومحتلين أراضٍ ليست لهم، وفوق ذلك يحرّفون الدين ليخدم مصالحهم ويشرعنوا به احتلالهم وطغيانهم وفجورهم وإجرامهم بحق الشعب، واستئثارهم بالقرار دون غيرهم، في ظل حكمٍ شمولِيٍّ مطلقٍ لا يعترف بأي شكل من أشكال الحرية، ويحارب كل من عبّر عن رأي لا يتناسب مع متطلبات بقاء الطغيان والظلم والفساد والإجرام. هذا فضلاً عن توارثهم لملايين من البشر وكأنهم قطع من متاع يمتلكونه، أو نسبة شعب بأكمله إلى أسرة غاصبة لعينة فاقدة لكل أشكال الشرعية والإسلامية، لا تملك سوى شرعية السيف! وأي شرعية هي تلك؟! هو أمرٌ مستحيل.

إن هكذا كيان هو حتماً آيل للسقوط والزوال والاندثار والهلاك الكلي، وما هي إلا مسألة وقت لن يطول حتى يتبيّن لكل من توهّم عدم إمكانية زواله أن الزوال ممكن بل وحتمي وقريب جدًا.

لذلك وضعنا تصورنا لشكل النظام والبلد بعد سقوط آل سعود في مقترح سبق ونشرناه في كتيب بعنوان «مقترح عبور لما بعد سقوط آل سعود»، نقتبس منه الآتي مع إضافات بسيطة لمزيد الإيضاح والدقة:

"في اللحظة التي يُعلن فيها انهيار النظام وبدء تفكك الكيان السعودي بأكمله في كل المناطق من بلادنا، وعلى افتراض أن مقترحنا هذا قد صار محل قبول لدى جماهير شعبنا في كل المناطق، فإنه يكون الآتي:

يتم في كل منطقة من مناطق الجزيرة العربية عن طريق الترشيح والتصويت المباشر اختيار مجموعة من الكفاءات التي تستطيع تمثيل وخدمة مجموع جماهير شعبنا في كل منطقة من مناطق البلاد (تقريبًا مثلما يحدث عندما ترشح قبيلة من القبائل من ترى فيه من أبنائها الشخصية الكفؤة لتمثيلها في محفل ما أو عند قبيلة أخرى أو في أي شأن. فهل تعجز قبائلنا عن اختيار الأكفاء لتمثيلها ليس في مجرد محفل أو عند قبيلة أخرى، بل في مجلس ينظر في شؤونهم وحقوقهم وأمنهم ومطالبهم وحاجاتهم ومستقبل بلادهم وأبنائهم؟ بالتأكيد لا، وهي تمارس ذلك باستمرار أصلاً - وإن دون وعي منها بذلك - على المستوى القبلي.. هذا على سبيل التقريب، كي تتضح الفكرة).

لنفترض مثلاً أنه في إحدى المناطق تم اختيار لنقل (200) شخصية من أصحاب الكفاءات الذين رضي الناس عنهم وبهم لتمثيلهم في تلك المنطقة، (وكذا بقية المناطق الأخرى حسب التحديد المناطقي والتعداد السكاني في كل منطقة كما يحدده المختصون لاحقًا بمشيئة الله تعالى)، يقوم هؤلاء (الـ200) شخص بتشكيل ما نقترح تسميته بـ

«مجلس شورى محلي» يتم فيه تمثيل جماهير الشعب ومناقشة كل ما يخصهم ويخص تلك المنطقة وشؤونها وقضاياها ومعالجتها. ثم في داخل المجلس نفسه بين الأعضاء تتم انتخابات المجلس المحلي، فينتخب الرئيس ونائبه وأمانة المجلس وتحدد لجان العمل وغير ذلك، أي تقسيم الأدوار بين الأعضاء بالتصويت داخل المجلس، وعند الانتهاء من هذه المرحلة (والتي نأمل أن لا تتجاوز الثلاثة أشهر) في كل المناطق على مستوى البلاد، يتم الانتقال للمرحلة الثانية حيث يتم ترشيح وتفويض (بتصويت الأعضاء) لنقل على سبيل المثال (35) شخصية من كل مجلس محلي في كل المناطق لتمثيل كل منطقة من المناطق في ما نقترح تسميته بـ «مجلس الشورى الاتحادي» الذي نقترح أيضًا أن يكون في المدينة المنورة لتكون هي عاصمة الدولة الاتحادية مستقبلاً.

ثم بعد ذلك (أي: بعد ترشيح هؤلاء النواب المفوضين من مجالسهم المحلية والممثلين لشعبنا في كل منطقة)، يقوم هؤلاء الأعضاء المفوضين والمنتخبين بتشكيل مجلس الشورى الاتحادي في المدينة المنورة وإجراء انتخابات المجلس الاتحادي كما تم على مستوى المجالس المحلية؛ فينتخب الرئيس (رئيس مجلس الشورى الاتحادي) ونائبه وأمانة المجلس وتحدد لجان العمل وغير ذلك، أي تقسيم الأدوار بين الأعضاء بالتصويت داخل المجلس.

وبطبيعة الحال فإن مهام هذا المجلس (أي: مجلس الشورى الاتحادي) تختلف عن مهام (مجالس الشورى المحلية) حيث من الاسم يتضح فرق المهام؛ فمجالس الشورى المحلية من اسمها تناقش وتنظر

في شؤون كل منطقة وقضاياها واحتياجاتها ومشاكلها، بينما مجلس الشورى الاتحادي فمهامه تتعلق بشؤون الاتحاد ككل (أي: قضايا الدولة الكبرى على مستوى المناطق كلها أي: على مستوى الاتحاد؛ منها على سبيل التوضيح قضايا الدفاع والشؤون الخارجية وقرارات السلم والحرب - الجيش - والاقتصاد وتقسيم الثروة والموارد الطبيعية في البلاد، مساءلة ومحاسبة وعزل الحكومة الاتحادية، إلى غير ذلك من قضايا تتعلق بكيان الدولة الاتحادية ومؤسساتها).

بعد أن يتم تشكيل كل من مجالس الشورى المحلية (المرحلة الأولى) ومجلس الشورى الاتحادي (المرحلة الثانية) في العاصمة الاتحادية، وبعد أن يتم انتخاب رؤساء المجالس المحلية ومجلس الشورى الاتحادي وتقسيم الأدوار بالتصويت على أعضاء المجالس كلها بما فيها المجلس الاتحادي (والتي نأمل أن لا تتجاوز مدة المرحلتين الستة أشهر كحد أقصى)، يبدأ كل مجلس في عمله على الأقل لتسيير المرحلة الانتقالية والتأسيسية هذه مستعينًا بالخبرات السابقة من أبناء البلد في كل المجالات: الأمنية والاقتصادية والصحية وغيرها، ريثما ينتهي مجلس الشورى الاتحادي من هذه المهام العاجلة والأساسية:

أولاً: يتم التصويت فورًا بعد انتهاء انتخابات المجلس (الاتحادي) وتقسيم الأدوار واللجان فيه، على حالة الاتحاد ذاتها والعاصمة الاتحادية للدولة. (أي: يتم بالتصويت المباشر وأمام العالم أجمع الانتقال من حالة الاتحاد المشوّه الحالي الذي فرضه ابن سعود والإنجليز بالذبح والتكفير والسلخ إلى حالة الاتحاد الشرعي الحقيقي - ومن عاصمتهم الرياض إلى عاصمة الأمة المدينة - من قبل أعضاء

مجلس الشورى الاتحادي، ومتأكدون أن التصويت سيكون بالأغلبية الساحقة إن لم يكن بالإجماع (لذلك لن نتطرق حتى لاحتمال الانفصال)، هذا مع ملاحظة أن كل منطقة في المجلس الاتحادي سيكون لها ممثلون بالعشرات وليس ممثلًا واحدًا أو اثنين!؛ أي سيكون هناك عدد كبير وكافٍ من النواب الممثلين لكل منطقة في المجلس الاتحادي، وذلك من شأنه إضفاء مزيد من الشرعية والتأكيد على تمثيل غالبية شرائح المجتمع في كل منطقة).

ثانيًا: بعد الانتهاء من التصويت على حالة الاتحاد والعاصمة الاتحادية واعتماد ذلك، يتم في مدة لا تتجاوز الثلاثة أشهر ترشيح اسم الدولة الاتحادية وعلمها، ويفضل تجنب أي رمز أو شعار قومي والتركيز على البعد الإسلامي في كل من الاسم والشعار أو العلم الرسمي للدولة (مع التأكيد هنا على رفض أي عبارات فيها لفظ الجلالة والاكتفاء برموز كالهلال مثلًا وما شابه، حيث لا قدسية للعلَم فقد يُحرق وقد يُداس، فلا ينبغي أن يحتوي على هذه العبارات: لا إله إلا الله، الله أكبر، الله... وما شابهها)، بعد ذلك يتم التصويت من قبل أعضاء مجلس الشورى الاتحادي على الاختيارات التي تم ترشيحها من قبل الأعضاء، ثم اعتماد اسم الدولة وعلمها على مستوى الدولة بكل مناطقها ومجالسها المحلية بعد انتهاء التصويت والاستقرار على خيار واحد من بين الخيارات المطروحة.

ثالثًا: يتم في مدة لا تتجاوز الستة أشهر وضع دستور للبلاد يتضمن مصادر التشريع، وعلى رأسها القرآن العظيم ثم ما صح (أي وافقه) من الهدي النبوي الشريف، ثم ما يقرره العلم الحديث وضرورات

الواقع ضمن شروط الشرع الحنيف وحدوده، وبإعمال العقل والتشجيع على الاجتهاد في فهم النصوص لاستنباط الأحكام، تحديد نظام الحكم (وهو النظام الشوري، والديمقراطية هي الآلية المعاصرة للشورى، وطبقًا للآية الكريمة {وأمرهم شورى بينهم} فالأمر - مطلق الأمر ضمن حدود الشرع الحنيف - للأمة، كل الأمة نساءً ورجالًا)، حماية الحريات (حرية التعبير، حرية المعتقد، حرية الصحافة، حرية التجمع، حرية التظاهر، حرية تنظيم وإقامة المؤتمرات، حرية تشكيل الأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات، حرية تأسيس وعمل مؤسسات المجتمع المدني، إلى غير ذلك من الحريات -إلخ- وكل ذلك طبعًا ضمن الإطار الإسلامي العام)، ضمان استقلال القضاء والعمل تحت شعار {وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل}، تحديد مهام وعقيدة الجيش (التي هي حماية حدود البلاد وضمان عدم وجود أي تهديد خارجي ولو بالقرب من الحدود، أي ضمان أن لا يكون هناك أي تواجد عسكري أجنبي لا على الحدود ولا بالقرب منها - سواء الحدود البرية أو البحرية أو الجوية -، هذا فضلًا عن تواجدها داخل حدود البلاد كما فعل ويفعل آل سعود حيث القوات الأجنبية تسرح وتمرح داخل أراضينا ولا يوجد فرد واحد منا يستطيع الاعتراض على ذلك، وعدم تدخل الجيش في الشأن السياسي على الإطلاق، وعقيدته العسكرية هي كما قال الله عز وجل {وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين}، هذا إذا ما كان العدوان من الخارج، فإذا ما كان هناك عدوان من طرف على آخر داخل الاتحاد ذاته، أي حرب بين طرفين داخليين، فهكذا يكون التعامل حسب ما جاء في القرآن العظيم أيضًا {وإن طائفتان من المؤمنين

اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين} وفي كلتا الحالتين أي سواء حرب ضد عدوان خارجي أو ضد عدوان من طرف داخلي يكون قرار السلم والحرب بيد المجلس الاتحادي، أي إن الجيش لا يتصرف من تلقاء نفسه مطلقًا عدا في الشؤون التفصيلية والفنية بطبيعة الحال)، ثم ما يلي ذلك من مواد يحددها الأعضاء بمساعدة من كبار الدستوريين على مستوى البلاد والعالم. ثم يتم بعد الانتهاء من وضع الدستور وعرضه التصويت عليه من قبل ممثلي الأمة في المجلس الاتحادي واعتماده رسميًّا.

رابعًا: بعد التصويت على الدستور واعتماده، يتم فورًا تشكيل الحكومة الاتحادية بترشيح وتصويت المجلس لأحد النواب الأعضاء ليقوم هو بتلك المهمة (رئاسة الوزراء، وطبعًا يحق للمستقلين أو غيرهم في البلاد الترشح لهذا المنصب وفق شروط تحددها اللجان المختصة، ولكن في هذه المرحلة تحديدًا يتم ترشيح أحد أعضاء مجلس الشورى الاتحادي لهذه المهمة، حتى نعبر إلى مرحلة الاستقرار السياسي وتتحسن آليات وضوابط الترشح والتصويت مع الوقت وبجهود أهل الاختصاص في ذلك) على أن لا يكون أي فرد من أعضاء الحكومة عضوًا في المجلس الاتحادي، وإنما من كفاءات البلد وأصحاب الاختصاص، ثم بعد انتخاب رئيس الوزراء من قبل أعضاء المجلس الاتحادي وتشكيل الحكومة الاتحادية (طبعًا سيكون هناك ممثل لكل وزير من وزراء الحكومة في كل منطقة على مستوى الاتحاد، ويحضر ممثل الوزير هذا في كل جلسات المجلس المحلي كنائب عن وزيره في الحكومة

الاتحادية - ما عدا رئيس الحكومة نفسه فلا ممثل له، أو وزير الدفاع كون لا علاقة للجيش بالقضايا الداخلية في الدولة - وذلك من شأنه ضبط وتحسين مستوى العمل الحكومي وجعل الأمة مشرفة على أداء الحكومة ليس فقط على مستوى المجلس الاتحادي بل والمجالس المحلية كذلك) يتم التصديق عليها من قبل المجلس الاتحادي، ثم يؤدي أعضاء الحكومة ورئيسها القسم الدستوري أمام المجلس والأمة كلها لتبدأ الحكومة في مهام عملها.

خامسًا: بعد الانتهاء من تشكيل الحكومة وبدء عملها، يتم الإعلان عن بدء السباق الرئاسي لاختيار رئيس الاتحاد الذي ستكون صلاحياته محددة حسب ما يقرره ويراه مجلس الشورى الاتحادي، ويحق لكل مواطن المشاركة في هذا السباق إذا ما توافرت لديه الشروط التي تحددها اللجان المسؤولة عن هذا الشأن. وفي مدة لا تتجاوز الثلاثة أشهر يتم اختيار الرئيس المنتخب ويؤدي اليمين الدستورية أمام مجلس الشورى الاتحادي والأمة كلها ليبدأ في مهام عمله، وطبعًا الفترات الرئاسية هي فترتان فقط كل فترة خمس سنوات وكذلك رئاسة الوزراء.

ليكون تنفيذ كل المقترح في مدة لا تتجاوز العامين (والتي هي المرحلة الانتقالية والتأسيسية) للعبور إلى مرحلة الاستقرار السياسي ومن ثم الاقتصادي علَّنا نلحق بركب الحضارة ونساهم فيها ككل أمم العالم الفاعلة.. بحول الله وتوفيقه.

• طبعًا تجرى الانتخابات النيابية للأعضاء كل 4 أو 5 سنوات - حسب ما تقرره لجان الاختصاص - على مستوى المجالس المحلية والمجلس

الاتحادي بالتبعية، لأنه لا يصل لمجلس الشورى الاتحادي من لم يُنتخب ابتداءً من الناخبين، ثم ثانياً من النواب المنتخبين في المجالس المحلية.

وفيما يخص أسرة آل سعود فإن القضاء هو حصرًا من سيتولى أمرهم تقوده الآية الكريمة {يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولا يجرمنكم شنآن قوم على ألا تعدلوا، اعدلوا هو أقرب للتقوى واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون}.

ولا ينفذ بحقهم شيء إلا بحكم منه (أي: القضاء) فلا يقتل منهم سوى القتلة ومن ثبت أنه متورط في جرائم قتل أو اغتصاب أو استعباد أو تعدٍّ على الأعراض، وما دون ذلك من فساد مالي ونهب لثروات الشعب واستيلاؤهم على الأراضي الشاسعة وغيرها دون وجه حق فيتم محاسبتهم عليها أشد حساب، ويتم بتكليف من القضاء ملاحقة الهاربين منهم للخارج ومحاكمتهم واستعادة كل هللة في حساباتهم البنكية لصالح خزينة الأمة، وكذلك مصادرة كل ما هو مسجل بأسمائهم سواء في الداخل أو في الخارج، هذا بالإضافة طبعًا لتجريدهم من ألقابهم الكفرية (صاحب السمو الملكي أو صاحب الجلالة، الأمير أو الملك..، ويتم إلغاء لقب "آل" سعود، وليبحثوا عن أصلهم!) والتعامل معهم بعد انتهاء محاكماتهم كمثل غيرهم، فيعملون مثل الناس وينزلون للشوارع معهم، لا قصور ولا مزارع ولا يخوت ولا أراضي شاسعة منهوبة من أصحابها، ولن تتكفل الدولة بالصرف عليهم إلا كما تصرف على الفقراء والمحتاجين، ومن يحاول منهم ولو همسًا أن يعبث بأمن البلاد أو الحلم في استعادة مملكتهم سيتم

تحويله للقضاء للنظر في أمره آملين أن يصدر بحقه أقسى الأحكام. ونفس الأمر ينطبق على أسرة آل الشيخ وبقية الأسر التي هي ضمن دائرة آل سعود ودائمًا معهم".

أخيرًا: أدعو كل معارضي آل سعود إلى تأمل هذا المقترح والنظر فيه بعناية، علّنا نجتمع حول مشروع جامع يهدف إلى تأسيس الدولة المدنية الاتحادية الشورية.. دولة القانون والحقوق والحريات والكرامة والمساواة والعدالة.. في جزيرة العرب، ونحرر أرضنا ونعيد الحقوق إلى أصحابها ونحاسب كل من تورط في جرائم هذا الكيان الغاصب.

الدولة العادلة: الشورى أساسها والتوريث نقيضها

دولة عادلة... هذا ما ينادي به الجميع، ونحن من ضمن هؤلاء طبعًا. والعدل قيمة جوهرية وأساسية في الإسلام: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: 90]، ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ۚ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [سورة النساء: 58]. والله تعالى يؤكد ذلك حينما يجعل الهدف من إنزال الكتب والرسالات هو إقامة القسط، وهو أكثر من العدل أو هو تمام العدل: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ ۖ وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ ۚ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحديد: 25]. ولكن لهذا العدل أو القسط تمظهراته؛ الاجتماعية منها والاقتصادية والسياسية، وتمظهره السياسي هو الشورى: "وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ"، بحيث إن الدولة العادلة لا تكون عادلة ما لم تقم هي وسياساتها وكل شيء فيها على الشورى. الشورى في الأمر كله بين الشعب كله رجالًا ونساءً. وعليه، فإن مطالبتنا بالدولة العادلة يعني ضمناً وبداهة المطالبة بالشورى كونها التمظهر السياسي للعدل، أو هي العدل السياسي بتعبير آخر. بجانب بقية صور العدل.

والشورى بما هي تشارك وتداول وحوار وحرية وسعة، لا يمكن لها أن تجتمع في آن واحد هي والتوريث بما هو استبداد بالحكم وحصره في سلالة واحدة دونًا عن بقية الشعب. فإذا حضر التوريث، قُضي على الشورى وكان الاستبداد والإكراه وتكميم الأفواه والتسلط والاستئثار بالقرار والسلطة والمال. وإذا كانت الشورى، انتفى التوريث وحل التشارك والتداول والحوار والتوافق وحرية الاختيار والكلام والاعتراض.

إذًا، والأمر كذلك، يصبح الحديث عن دولة المواطنة والعدالة والقانون والمؤسسات محض هراء وضربًا من العبث والخبل في غياب الشورى كمبدأ أساسي للكيان السياسي ونظامه ومؤسساته وكل شيء فيه. لذلك، لا يمكن بل يستحيل أن نناقش موضوع التغيير والإصلاح في جزيرة العرب - لأن الحديث هنا عنها - دون التطرق لطبيعة النظام القائم هناك، وهو النظام الوراثي. وكل ملكية هي وراثية، ولا مجال في الإسلام للتوريث كما شرحنا آنفًا، ولا لأن تكون طبقة من الناس فوق بقية الناس، وتحمل ألقاب السمو والجلالة والفخامة والمعالي... إلخ، كما هو الحاصل حتى في ما يسمى بالملكيات الدستورية. فإذا كان الملك في هذه الأخيرة يملك ولا يحكم، أي وإن لم يكن حاكمًا آمرا ناهيا، فإنه تبقى له سلطة "شرفية" ومكانة فوق الناس له ولسلالته بالإضافة إلى الامتيازات والمخصصات المالية وغيرها. وفي مجتمع الإسلام لا مجال لهذا العلو والتعالي لفئة ما على بقية فئات الشعب، والمساواة بين الناس هي الثمرة الأولى والمباشرة لعقيدة التوحيد «لا

إله إلا الله». لا أحد يعلو على أحد حتى وإن ارتضى بعض الناس ذلك.

كأن يستشهد أحدهم معترضًا بنموذج بريطانيا - وأشباهها - على سبيل المثال: أليست بريطانيا ملكية دستورية؟ فلماذا لا نكون مثلها؟ وما العيب فيها؟ ببساطة نجيب: بريطانيا ليست مرجعنا، وهي بإبقاء فئة من المجتمع هي الأسرة المالكة فوق بقية الناس، وإعطائها ألقابًا تأليهيّة وامتيازات اقتصادية وغيرها، فكل ذلك - ومثله - هو مخالف لشكل المجتمع الذي ينطلق من فلسفة الإسلام ومصدره القرآن. ومن هنا، مرجعنا هو الإسلام وكتابه العزيز، لا بريطانيا ولا غيرها من العالمين. ثم إن الشعب البريطاني سبق وقطع رأس تشارلز الأول[٢]، أي أنه حتى شكل الحكم هذا الذي نراه اليوم لم يأت بلا ثمن. وإن كان مرفوضًا لدينا كمسلمين، فلا وجود للملكية من الأصل، لا دستورية ولا غير دستورية، وإنما الأمر للشعب كله، شورى بينهم. ويستحيل أن يكون الأمر «شورى بينهم» وفوقهم فئة تملكهم وتُسبغ عليها صفات القداسة والتأليه. فضلًا عن أن ذلك نقيض لثمرة التوحيد الأولى، ألا وهي المساواة بين الناس. ولا علاقة لذلك طبعًا بالتفاضل في الرزق، فذلك مرده لكل إنسان وجهده، والأمر متاح للجميع، على أن لا يكون أحد تحت خط الفقر أو لا يعيش حياة يتوفر له فيها كل أساسيات وضرورات الحياة الكريمة.

[٢] تشارلز الأول كان ملك إنجلترا، اسكتلندا، وأيرلندا من 1625 حتى 1649. تميز حكمه بالصراع مع البرلمان، مما أدى إلى الحرب الأهلية الإنجليزية. تم إعدامه في 1649 بعد إدانته بالخيانة.

وإذا كان الإصلاح بمعناه العام والخاص يتضمن ويشترط الإصلاح السياسي، أي تحقيق الشورى، فإن معنى ذلك إنهاء التوريث والملكية بكل أشكالها. وإذا كان الشعب قادرًا على إجبار آل سعود على التنازل عن سلطتهم والقبول بالملكية الدستورية، فلماذا يتم الإبقاء عليهم حينئذٍ، وهم الغاصبون السارقون المحتلون التكفيريون القاتلون؟ هل هو نزوع خفي نحو المازوخية مثلًا؟ أن نبقي عليهم ونحن من بيدنا السلطة؟ أن يكونوا مالكين لنا ثم ندعي أننا مسلمون وأحرار؟! أي إسلام هذا الذي يقبل بتقسيم البشر بين سادة وعبيد وملوك ومملوكين؟! هذا ليس الإسلام، الإسلام هو المساواة، والملك لله وحده لا شريك له فيه: ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُن لَّهُ وَلِيٌّ مِّنَ الذُّلِّ ۖ وَكَبِّرْهُ تَكْبِيرًا﴾ [الإسراء: 111]. هذا لمن وعى حقيقة قيم الإسلام وتشبع بها ولم يقبل بتحريفات المحرفين من كهنة السلاطين وعبيدهم...

إذًا، لا إصلاح، سواء حقوقي أو اجتماعي أو اقتصادي، بلا إصلاح سياسي. والإصلاح السياسي يعني تحقيق المشاركة الشعبية أولاً وقبل كل شيء، أي انتزاع الشعب لحقه في حكم نفسه بنفسه، أي بتحقيق الشورى. وتحقيق الشورى يستلزم القضاء على التوريث، والقضاء على التوريث يعني القضاء على الملكيات، والقضاء على الملكيات يعني القضاء على فكرة تقسيم الناس إلى مالكين ومملوكين.

من المستحيل أن يكون المتغلب أو الوارث للحكم عادلاً، لأن عدالته تقتضي زوال حكمه واندثاره

يعتقد البعض أنه بالإمكان أن يوجد حاكم متغلب أو وارث للحكم (أي غير شرعي) ويكون عادلاً، وهي تشبه مقولة "المستبد العادل". فهل في ذلك شيء من الصحة؟ سؤال يطرح!

كلمة "مُتغلِّب" هي فاعل من الفعل "تَغَلَّبَ".. تغلَّبَ، يَتغلَّب، تغلُّبًا، فهو "مُتغلِّب"، والمفعول "مُتغلَّب عليه". تَغَلَّبَ عَلَى عَدُوِّهِ: قَهَرَهُ، اِسْتَوْلَى عَلَيْهِ.. تَغَلَّبَ عَلَى الْمَصاعِبِ: ذَلَّلَهَا. تَغَلَّبَ عَلَيْهِ النُّعَاسُ: غَلَبَهُ، اِسْتَسْلَمَ لَهُ.. فالتغلب إذًا هو القهر والاستيلاء والغلبة. والمتغلب هو من يستولي على ما ليس له عنوة وغصبًا.

وكلمة "مستبد" هي الفاعل من الفعل "استبدَّ".. استبدَّ بـ، يستَبِدّ، استَبْدِدْ / استبِدَّ، استبدادًا، فهو "مُستبِدّ"، والمفعول "مستبَدّ به". استبدَّ الشخصُ بالأمر: تعسَّف، انفرد به من غير مشاركٍ له فيه. والحُكْم الاستبدادي: هو الذي يقوم على التسلُّط والتعسّف المطلق والتَّفرّد بالحكم.. فالمستبد إذاً هو المتفرد بالأمر والحكم، والمتعسف، والمتسلط.

إنَّ سؤالاً كهذا لا ينبغي أن يطرحه امرؤ مسلم مؤمن قرأ كتاب الله وفهم شرعه ومبادئه الكبرى التي لا نمل من تكرارها والتذكير بها كل حين:

- الحرية.

• الشورى «حق الشعوب في حكم نفسها بنفسها».

• العدل، وتمظهره السياسي لا يكون سوى بالشورى، الشورى الإسلامية التي هي ملزمة وفريضة، والشاملة لكل الشعب وفئاته وأطيافه، برجاله ونسائه.

• المساواة بين الناس في الحقوق والواجبات وأمام القانون.

• التكريم لكل إنسان دون أي تمييز.

• التواصي بالحق والصبر على ذلك.

• والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتتضمن حقوق الإنسان.

نقول إن من عرف ذلك ووعاه وتشبع به عقله وقلبه لن يتفوه بهكذا سؤال لا ينم إلا عن عقلية أقل ما يمكن أن توصف به أنها "تغتصب المنطق السليم" أو هي ساذجة. لماذا؟

ماذا لو قلت لك: هل يمكن أن يوجد شخص واقف وجالس في نفس الوقت؟ أو يركض ومتوقف في نفس الوقت؟ أو أن يكون الليل نهارًا والنهار ليل؟ ستقول: محال! فتلك كلها أضداد لا يقع أحدها سوى بانتفاء الآخر. فلا يمكن أن أجلس إلا إذا لم أكن واقفًا، ولا يمكن أن أركض إلا عندما لا أكون متوقفًا، ولا يمكن لليل أن يكون ليلًا إلا إذا زال ضوء النهار وجاء الليل، وهذا بالضبط ما ينطبق على مقولة "المستبد العادل" أو إمكانية أن يوجد متغلب أو وارث للحكم ويكون عادلاً في نفس الوقت.

فالمتغلب، كما تبين آنفًا، هو الذي يستولي على الحكم دون وجه حق، أي بالقوة، فيركب ظهور الناس غصبًا وكرهاً ليستبد بأمرهم. فكل متغلب مستبد بالضرورة. ولا يستبد بالأمر سوى من لم يأتِ بالسبيل الشرعي الذي هو اختيار الناس ورضاهم به، فكل مستبد متغلب بالضرورة، فهو باستبداده إنما يقهر إرادة شعبه وحقوقه. وكلاهما، المتغلب والمستبد، لا شرعية له، وكذلك الوارث للحكم.

والعنوان الشامل الذي يجمع الثلاثة هو الظلم (انعدام العدل)، وهو ضد العدل. فلا يمكن أن يكون الإنسان عادلاً وظالمًا في نفس الوقت، ولا يمكن للظالم أن يكون عادلاً وهو ظالم، وإلا لما سمي ظالمًا من الأصل. وكيف يكون عادلاً ووجوده أصلاً قائم على الظلم، أي على انتفاء العدل ومحاربته؟ أي وجوده بحد ذاته هكذا هو ظلم. والظلم ليس بعدل.

إذاً، لا يصح أن نقول "مستبد عادل" لأن العادل لا يستبد، والمستبد لأنه مستبد لا يكون عادلاً، وإلا انتفت عنه صفة المستبد.

ولا احتمال لأن يكون المتغلب أو الوارث للحكم عادلاً وإلا زال حكمه ولم يعد حاكمًا. بمعنى أنه حتى وإن وجد على سبيل الافتراض حاكم ورث الحكم من والده، فهو حكم متغلب ووراثي (أي منعدم الشرعية، أي ظالم، أي غير إسلامي). ثم أراد هذا الابن أن يصحح الوضع ويكون عادلاً، فما هو أول شيء عليه القيام به؟ ببساطة أن يترك مكانه (الذي لا حق له فيه ولا لوالده) ليعود الأمر إلى أصحابه، أي الشعب، لتتحقق الشورى "وذلك هو العدل السياسي"، ويعيد ما نهب وما

يسيطر عليه من أموال وممتلكات هو ومن سبقه في الحكم إلى الشعب، ويرد كل المظالم. وذلك هو "العدل الاقتصادي والاجتماعي".

أي أنه عليه كي يكون عادلاً أن لا يكون حاكمًا، هكذا ببساطة. لأن وراثته للحكم ظلم صراح، أي ليس عدلاً. والاستبداد بالأمر واحتكار السلطة والثروات وتوارثها ظلم صراح أيضًا. فمن يستبد بالأمر ليس عادلاً، ومن يرث الحكم والثروات والناس لا يمكن أن يكون عادلاً إلا إذا انقلب على نفسه وحكمه، وصار ليس حاكمًا، أي فردًا عادياً بعد أن يخضع للحساب الشعبي العسير، وبعد أن يعود الأمر لأصحابه، أي الشعب، وتعود لهم ثرواتهم وترد لهم كامل حقوقهم.

إذاً، فالمتغلب والوارث للحكم والمستبد لا يمكن أن يكون واحد منهم عادلاً وإلا لم يعد «متغلبًا» أو «وارثًا للحكم» أو «مستبدًا». فالعدل ضد الظلم، والاستبداد بالأمر واحتكار السلطات والثروات وتوارثها، وقمع إرادة الشعوب هو ظلم صراح بواح لا شك ولا مراء فيه، موجب ليس للمعارضة وحسب، بل ولقتال الظالمين أنفسهم وجندهم ومن يعاونهم حتى يعود الحكم للشعب وتعود ثرواته وحقوقه وقراره إليه.

لذلك على من يقول بمقولات الظالمين تلك أن يكف عن غيه وضلاله وجوره، وأن يعود إلى سبيل الحق والرشاد والعدل.

أسس وركائز المعارضة والحرية

ماذا نريد؟ تأصيل أسباب المعارضة لآل سعود وتصور للمستقبل

ماذا نريد؟

السؤال كبير رغم أنه يتكون من كلمتين فقط، والإجابة عليه تحتاج إلى شرح طويل ومفصل قد يستغرق عشرات الصفحات. ولكن لا مانع من أن نشير أولاً إلى أهم الأسباب التي تجعلنا نعارض آل سعود وكيانهم الغاصب الذي يُسمى "السعودية"، وتدفعنا للسعي بكل السبل المشروعة لإسقاطهم وتفكيك كيانهم هذا، كي نعرف ماذا نريد بعد ذلك.

١- أولاً: الشرعية؛ أو بالأصح انعدام الشرعية

وبما أن الشرعية لأي سلطة أو نظام أو كيان سياسي مصدرها الشعب أولاً، وفوقها وأساسها التزام تلك السلطة (أو النظام أو الكيان) بالقيم الإسلامية العليا (والتي هي إنسانية، لا يمكن أن يختلف عليها عاقلان من الناس) كالحرية وحق الشعب في حكم نفسه (الشورى) والكرامة والمساواة والعدالة للجميع دون تمييز، وحقوق الإنسان ضمناً، بحيث لا يكفي رضا الناس فقط ليكون النظام أو السلطة شرعية، بل والتزام النظام أو السلطة بتلك القيم والحقوق لجميع أفراد الشعب ولكل إنسان.

لذلك تصبح شرعية أي سلطة سياسية مرهونة بالتزامها بهذين الأمرين: اختيار ورضا الشعب، والتزامها بقيم ومبادئ الإسلام

الكبرى (الحرية، الشورى، العدالة، المساواة والكرامة للجميع) وحقوق الإنسان.
ولأن هذه الشرعية منعدمة في الكيان السعودي، بل هو قائم أصلاً على عدم الاعتراف بالشرعية والحقوق الإنسانية ومحاربتها، ومن يعترض ينال منه بالسيف الأجرب. والسيف هو رمز هذا الكيان، رمز حكم التغلّب والبطش والقهر. وأنهم (أي آل سعود) يحكموننا رغماً عنا وبقوة السلاح، ولا يعيرون أي اهتمام لمسألة خيار الشعب ورضاه وقراره وحقوقه الإنسانية!
ولأن هذا الكيان بلا شرعية، لم يأتِ باختيار الشعب، وطبيعي لمن لم يختره الشعب أن لا يعترف للشعب بحقوقه السياسية والإنسانية، ناهيك عن أن يلتزم بقيم الإسلام ومبادئه الكبرى (الحرية، الشورى، العدالة، المساواة والكرامة الإنسانية للجميع)، وهذا وحده سبب كافٍ لرفض هذا الكيان والثورة عليه والعمل على تفكيكه بكل الوسائل والسبل الممكنة والمشروعة.

٢- الحكم الوراثي
يستحيل أن تجتمع الشورى والتوريث في نظام سياسي واحد، فالأخير استبداد وتفرد بالحكم والقرار وحصره في نسل واحد دونًا عن بقية أفراد الشعب. والشورى هي مشاركة كل أفراد الشعب في صنع القرار السياسي عن طريق التمثيل النيابي والانتخابات الحرة والنزيهة، هي حكم الشعب لنفسه مسترشدًا بقيم الإسلام وتعاليمه.
لا يوجد حكم "وراثي إسلامي" إطلاقًا، ولا يزعم ذلك سوى جاهل بالإسلام، وهو كمن يقول توجد نار مائية (من الماء)!!! النار نار والماء

ماء، الحكم الوراثي وراثي، والإسلامي شوري (والديمقراطية آلية الشورى المعاصرة). الوراثي استبدادي والإسلامي تعددي تشاركي يتم بالاختيار والقبول.
فجاء الإسلام إذاً بالشورى ولم يأتِ بالتوريث، بل حارب هذا الأخير وجعل من يتبناه خارجًا عن إطار مبادئ الإسلام ورسالته ومقاصده.
وهذا سبب آخر لرفض ومحاربة كيان آل سعود الوراثي الإقطاعي، حيث الناس فيه كالمتاع لا قيمة لهم، يتوارثونهم أمراء وملوك آل سعود واحدًا بعد الآخر في غياب تام لأي حضور سياسي لهذا الشعب (المُسعوَد) المستعبد والمقهور، مسلوب الإرادة والكرامة والحقوق.

٣- فرض الهوية السعودية

من المعروف أن حدود هذا الكيان السعودي تسيطر على معظم جغرافية الجزيرة العربية، وعندما نقول الجزيرة العربية أو جزيرة العرب أو شبه الجزيرة العربية أو شبه القارة العربية، فلا يساورنا شك عن هوية سكان وأهل هذه الجغرافيا الشاسعة، فهم العرب بكل قبائلهم. وهذه الأرض كانت مهبط الوحي ومنطلق الرسالة المحمدية الخاتمة، فهم إذاً مسلمون كذلك، في غالبيتهم.
وبالتالي يتضح لنا أن لهذا الشعب هوية وأصل وتاريخ ودين، وليس طارئًا أو مصطنعًا. فهم عرب وهم مسلمون.
وعندما نقول إن فلانًا عربيًّا، فأول ما يطرأ على الذهن جزيرة العرب، فكيف إذاً يتغير كل ذلك وتفرض هوية مسخ على العرب والمسلمين في جزيرة العرب، على أرضهم، وينسبون إلى عائلة لا تعرف حتى أصلها فوق أنها غاصبة ولا شرعية لها أصلاً!

إذاً، نزع هوية الشعب العربي المسلم وتسميته بالجبر والفرض بالشعب "السعودي" نسبة لآل سعود هو أحد أسباب معارضة ورفض هذا الكيان الغاصب.
ولو اعترض أحد وقال: أين الإجبار على هذه الهوية والتسمية؟ نقول له: لا بأس إن كان الأمر باختيار الناس ولم تُفرض "السعوَدة" عليهم، فليتح لمن لا يرغب في هذه التسمية ألا يتسمى بها، وأن لا تكون جنسيته "سعودية"، وأن يُتاح خيار الحصول على هوية جديدة غير التابعية السعودية، وأن تحترم إرادته في التعريف عن نفسه بعربي مسلم بدلاً من "سعودي"! هل يمكن؟

٤- فرض العقيدة الوهابية
لا يخفى على أحد كم الجرائم والمذابح التي ارتكبها آل سعود وكهنتهم وجنودهم بغطاء أيديولوجي وهابي بحق شعبنا منذ مئات السنين، منذ أن تحالف ابن سعود وابن عبد الوهاب في القرن الثامن عشر على تكفير المسلمين وتقتيلهم وسبي نسائهم واستيلائهم على أراضيهم وأملاكهم وثرواتهم.
فرض هذه العقيدة على الشعب كله وفي كل المناهج التعليمية (الإفسادية) هو سبب آخر لا يقل أهمية، بل إنه وبلا مبالغة، وكما قلت سابقًا، لو حاول الزنديق محمد بن سلمان محاربة الوهابية اليوم سينتهي به الأمر إلى محاربة الكيان السعودي نفسه، فهي مشروع هذا الكيان وغطاؤه الأيديولوجي الذي يتمسح بالإسلام والإسلام منها بريء.

٥- احتكار الثروة بيد القلة
أي بيد آل سعود وتخصيص مليارات الدولارات كمخصصات شهرية لكل فرد من آل سعود، هذا فضلًا عن نهب الأراضي الشاسعة والأملاك العامة، وما يمتلكه كل أمير من قصور وعقارات داخل وخارج المهلكة السعودية. ولا توجد شركة أو بنك في مهلكتهم إلا ولهم فيها أعلى النسب والأرباح، واحتكار كبار الأمراء لأكثر من ٩٠٪ من عوائد النفط... وغيرها مما لا يتسع المجال لذكره. هذا أيضًا سبب كافٍ لمعارضتهم والدعوة لتفكيك كيانهم ومحاسبتهم.

هذه أهم الأسباب وليست كلها، ولكن أجملناها حتى لا نطيل.
أما ماذا نريد بعد أن عددنا هذه الأسباب؟ فالجواب كذلك يطول ولكن سوف نختصره في سطور.
سبق ونشرنا كتيبًا بعنوان "مقترح عبور لما بعد سقوط آل سعود"، وفيه فصّلنا بهذا الخصوص، ولكن وبإيجاز: نحن نريد الانتقال من حالة اللادولة والإقطاع والتوريث إلى حالة الدولة الحقيقية، دولة اتحادية جمهورية شورية (ديمقراطية) تتوزع فيها السلطة والثروة بشكل عادل ويتساوى فيها الناس في الحقوق والواجبات وأمام القانون، ويحكم فيها الشعب نفسه بنفسه عبر نوابه المنتخبين ومن خلال المجالس الشورية المحلية منها والاتحادي الذي سيكون في العاصمة الاتحادية التي اقترحنا أن تكون "المدينة المنورة"، وسيتم ذلك أيضًا بالتصويت لا بالفرض والإجبار.
والانتقال من حالة الاتحاد المشوه الحالي المفروض بالسيف الأملح إلى حالة الاتحاد المبني على تصويت ورضا الشعب العربي في كل

أقاليم ومناطق الجزيرة العربية أو شبه القارة العربية، وبالتالي الانتقال من حالة اللاشرعية والهمجية والتوريث والإقطاع إلى حالة الشرعية والقبول والتوافق بين جماهير الشعب المختلفة طول البلاد وعرضها.
هذا باختصار شديد جدًا، وإلا التفصيل يستحق عشرات الصفحات.

هذه إذاً هي أبرز الأسباب التي دعتنا لرفض الحكم السعودي الوراثي الإقطاعي، وهذا ما نريده لبلادنا بعد تفكيك هذا الكيان الغاصب بعون الله تعالى في القريب العاجل. كما نؤكد أننا منفتحون للتعاون مع كل أبناء وبنات شعبنا الذين يتفقون معنا على الأقل على أساسيات هذا الطرح وإن اختلفنا في التفاصيل. المهم أن الأهداف واحدة، ونمد يدنا للجميع آملين من المولى عز وجل أن يرزقنا التوفيق والسداد وأن يجعلنا دائمًا وأبدًا شوكة في حلوق الطواغيت، وأن ينصرنا وكل المستضعفين عليهم جميعًا. والحمد لله رب العالمين.

لا لليأس: التغيير آتٍ وزوال آل سعود أمر محتوم

لا شك أن الوضع الحالي لشعب جزيرة العرب يجعل المراقب والمنشغل بالشأن العام، والمجاهد الساعي لإحداث التغيير الإيجابي هناك، يصاب بنوع من الإحباط والشعور بعدم الجدوى، وربما اليأس التام، والوحدة والابتعاد عن مسار الجهاد في سبيل الله؛ أي سبيل الحرية والشورى والكرامة والمساواة والعدالة للجميع دون تمييز، وكل قيم الإسلام الكبرى التي تتضمن بطبيعة الحال حقوق الإنسان التي لا يختلف عليها عاقلان في العالم. ويُفضل البعض الانكفاء على الذات والزهد حتى في مجرد متابعة وقراءة الأحداث والأخبار اليومية التي تتعلق بجزيرة العرب.

ولكن هناك أمر يغفل عنه المجاهد أو المناضل الذي تسلل اليأس والإحباط والشعور باللاجدوى إلى نفسه، وأتحدث هنا عن المسلم بطبيعة الحال، وهو أن هذا الجهاد، الجهاد في سبيل الحرية والشورى والعدالة والمساواة والكرامة والقيم الإسلامية التي تم ذكرها، هو عبادة لله تبارك وتعالى وجزء من صميم عقيدة المسلم. فهل يجوز أن يمل المسلم من العبادة أو أن يعتزلها لأنه مثلاً لوحده؟ هل نترك الصلاة إن كنا لوحدنا؟ هل يعقل ذلك؟ هكذا هو الجهاد في سبيل نصرة وحماية الحرية الإنسانية، ومحاربة الطاغوت ورموزه وأعوانه وجنوده. نستمر وإن كنا لوحدنا، وإن لم نرَ النتائج خلال عمرنا القصير بالنسبة لعمر الشعوب والأمم والدول.

إذن، لا مجال في الجهاد للتراجع أو الانكفاء والاعتزال لأننا لا نجد نتيجة في المدى المنظور أو لأننا لا نرى أملاً في من نحاول استنهاضهم. وإنما هو الإصرار والعزيمة والاستمرار، واستشعار عظمة ما نقوم به، ولذة عبادة بل ومتعة الجهاد وقول كلمة الحق، والسعي نحو الحرية، والذود عنها وعن كرامة الإنسان، كل إنسان.. حتى الآلام في هذا الطريق لها لذة ومعنى.

نعم، آل سعود تمكنوا عبر عقود طويلة من الزمن من مسخ العقول، وتشويه الحقائق، وتحريف الدين، وتزييف التاريخ والسيطرة على مصادر المعرفة والمعلومة. نعم، كل ذلك صحيح، ولا شك أن كثيرين من الشعب العربي "المُسعوَد"، خاصة الكبار منهم، ميؤوس منهم. ولكن هناك جيل جديد لا ينبغي أن نتجاهله أو نقدمه هدية لآل سعود حتى يفعلوا فيه ما فعلوه بالجيل القديم، وفيه (أي هذا الجيل الجديد) لا تزال القدرة والإمكانية على تقبل العلاج لما أحدثه آل سعود في عقولهم وهويتهم من تشويه وتدمير وإفساد. ولا يزال تغيير القناعات والأفكار التي يحملونها ممكنًا بالنسبة لهم، وحتى وإن لم يوجد واحد فيهم يُؤمَّل فيه خيرًا (وهذا محال)، يكفي أن نقوم بما هو واجب علينا، ومعذرة إلى ربنا. أما النتائج، فإلى الله أمرها وليس إلى العباد.

{وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِّنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا ۙ اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا ۖ قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ} (الأعراف: 164)

ونحن - على كل حال - موقنون أن التغيير آتٍ لا محالة، وأن آل سعود إلى زوال بعون الله تبارك وتعالى، طال الزمان أو قصر. وأن كيانهم الغاصب منذ نشأته وهو يحمل بذور هلاكه واندثاره فيه، فلا مستقبل له، وأرى نهايته أقرب مما يظن كل المراقبين. ومصير جزيرة العرب هو أن تتحرر وتعود لشعبها، ثم يحكم شعبها نفسه بنفسه عبر ممثليه في ظل دولة مدنية شورية اتحادية جمهورية حرة، القرار الأول والأخير فيها للشعب، والسيادة فيها لقيم الإسلام الكبرى ولإرادة الشعب الحرة. دولة يختار شعبها اسمها وشعارها، ويضع دستورها وقوانينها ومواثيقها عبر ممثليه الذين ينتخبهم في المجالس الشورية على مستوى المناطق وفي المجلس الشوري الاتحادي في العاصمة الاتحادية للدولة.

وذلك كله يبدأ بالتحرر من هوية الغاصب المحتل، ورفض الشعب أن ينسب إليه، فيبدأ كل شاب وشابة بإعلان رفضهم للسعوَدة، فهم عرب ومسلمون وليسوا "سعوديين"، أي تابعين ومملوكين لآل سعود. وذلك مرتبط أساسًا باقتناعهم أولًا بعدم شرعية هذا الكيان السعودي وبإعلان رفضهم لهذا الكيان الفاقد لكل شرعية، والمستمر بالسيف الأجرب والدعم والتسليح الغربي وتجهيل الشعب وإفساده وأدلجته، وبشرع الكهنوت الوهابي. ورفضهم لاحتكار آل سعود وحواشيهم للثروة والمخصصات المليارية الشهرية لكل أمراء آل سعود، هذا فضلًا عن سرقاتهم للأراضي والأملاك العامة والخاصة، ومزاحمتهم كل تاجر في تجارته عبر الاستيلاء على الحصص الكبرى من الشركات بقوة السلاح، وبمبرر أنهم "أمراء من آل سعود"، وكل ما هو للشعب

هـو مـلك لآل سـعود بـالـضرورة، بـاعـتبار أن الـشعب نـفسه مـملوك لـهم وينسب إليهم!!

وذلك كفيل بتفكيك هذا الكيان الوراثي الإقطاعي الغاصب وإسقاط آل سعود، وبالتبعية إسقاط كل الكيانات الوراثية الإقطاعية في جزيرة العرب (قطر، البحرين، الكويت، الإمارات، عمان)، ليعود القرار والسيادة لشعب الجزيرة في كل مناطقها وأقاليمها، فلا توريث ولا استبداد ولا احتكار ولا حكم إقطاع، وإنما هي الشورى (وآليتها المعاصرة هي الديمقراطية) وقيم الإسلام الكبرى، الحرية على رأسها وأساسها.

يقظة الشعوب ووعيها بحقوقها وحرياتها: السلاح القاهر للاستبداد

الاستبدادُ يتربصُ بالمجتمعاتِ في كلِّ مكانٍ وزمانٍ، ولا يوجدُ مجتمعٌ له حصانةٌ ضدَّ الاستبدادِ، حتى في الدولِ الراسخةِ فيها الديمقراطيةُ وتقاليدُها. ولذلك، لا يجوزُ بأيِّ حالٍ من الأحوالِ أن تغفلَ هذه المجتمعاتُ عن قضيةِ الحريةِ، ولا أن يتذرَّعَ الفردُ هناك بمشاغلِ الحياةِ اليوميةِ وكسبِ لقمةِ العيشِ فيلتهيَ أو يغفلَ عن حريته وحقوقه الإنسانيةِ. لهذا كان ولا يزالُ، وسيظلُّ السلاحُ الوحيدُ القاهرُ للاستبدادِ عبرَ التاريخِ وإلى يومِ الدينِ هو يقظةُ الشعوب ووعيها بحقوقها وحرياتها، وغيرتها وحرصها المطلقُ على حرياتِ أفرادها وحقوقهم وكرامتهم. هذا وحده السلاحُ القاهرُ للاستبدادِ والظلمِ وكلِّ مستبدٍّ متربصٍ. نعم، حقُّك أن تطلبَ الرزقَ وتسعى إلى ذلك ما استطعت، لكن واجبُك أن لا تغفلَ عن حريتك وحقوقك وحقوق الآخرين التي تمكِّنك وغيرك من العيش بحرية وكرامة وطلب الرزق الحلال دون خوفٍ أو إذلالٍ.

إنَّ الاستبدادَ كالحيوانِ المفترسِ الذي يتربصُ بفريستهِ حتى تغفلَ وتطمئنَّ إلى أنه لا أخطارٍ محدقةً بها، حتى ينقضَّ عليها ليفترسَها ولا يبقي منها شيئًا. كذلك الحالُ بالنسبةِ للمجتمعاتِ التي تطمئنُّ للحياةِ الدنيا وتتناسى القيمَ العليا، وعلى رأسِها الحريةُ والكرامةُ الإنسانيةُ. فما إن يحدثُ ذلكَ حتى يتمكنُ الاستبدادُ منها ويُحكم سيطرتهُ عليها.

أتحدثُ عن مجتمعاتٍ ودول قد قطعتْ أشواطًا كثيرةً وطويلة في الحياةِ الديمقراطيةِ وحقوقِ الإنسانِ، ومع ذلك، شبحُ الاستبدادِ يحومُ حواليها طوالَ الوقتِ، ينتظرُ أن تغفلَ لحظةً واحدةً حتى يقتنصَ الفرصةَ ويبسطَ سيطرتهُ. ولعلَّ ملامحَ ذلكَ تتضحُ اليومَ في كثيرٍ من الدولِ الديمقراطيةِ، سواء في أوروبا أو أمريكا، حيث صعودُ اليمينِ المتطرفِ والقوى المعاديةِ للحريةِ والديمقراطية والمهاجرين والتعدديةِ الثقافيةِ وحقوقِ الإنسانِ. فهذا الكونغرسُ الأمريكيُّ يُقتحمُ ويُكسّرُ من قبلِ أنصارِ ترامبَ لأنه لم يفزْ في الانتخاباتِ السابقةِ. ولولا أنه فاز مجددًا في الانتخاباتِ الأخيرةِ لربما كان المشهدُ اليومَ مختلفًا. على أنَّ ذلكَ الخطرَ لا يزالُ قائمًا، فمن يضمنُ أن يسلّمَ السلطةَ في آخرِ فترتهِ الحاليةِ، وهي الفترةُ الأخيرةُ، دون عنفٍ أو انقلابٍ كاملٍ يغيرُ كلَّ شيءٍ في أمريكا؟!

وهذه أوروبا تشهدُ صعودًا غيرَ مسبوقٍ لأحزابِ اليمينِ المتطرفِ. ولا أبلغَ على ذلكَ من الهجمات العنصريةِ ضد اللاجئينَ في بريطانيا قبلَ بضعةِ أشهرٍ، حيث شهدتْ البلادُ موجةً من الهجماتِ، وإحراقِ السياراتِ والمنازلِ وفنادقِ إيواءِ اللاجئينِ، والاعتداءِ بالضربِ على كلِّ شخصٍ غيرِ أبيضٍ، ومحاولتهم اقتحامَ وإحراقَ عددٍ من المساجدِ، لولا أنَّ المسلمينَ الشجعانَ كانوا لهم بالمرصادِ ولقنوهم درسًا قاسيًا بعد أن عجزتِ السلطاتُ عن ضبطِ الأمنِ وحمايةِ الناسِ. ولا ننسَ أيضًا أنَّ أعدادًا كبيرةً من الشعبِ نفسه خرجتْ أخيرًا وصرختْ في الشوارعِ رافضةً هذا العنفَ والعنصريةَ، ورفعتْ شعاراتِ الترحيبِ باللاجئينِ، ووقفوا صفًا واحدًا ضدَّ تلك الهجماتِ التي استمرتْ قرابةَ أسبوعين،

حُرِمَ فيها كلُّ غيرِ البيض من الخروج في الشوارع التي كانت تحت سيطرة عصابات اليمين المتطرف التي كانت تعتدي على المارة والناس في أعمالها وبيوتها لمجرد أنهم من غير البريطانيين البيض. ولا ننسَ دعم الصهاينة لتلك الأحداث ونشر المعلومات المغلوطة لمزيد من إشعال الحرب بين اليمينيين والمسلمين هناك.

لماذا أذكرُ كلَّ ذلك؟ لأقولَ إنه لا حصانةَ لأيِّ مجتمعٍ من عودةِ الاستبدادِ في أيِّ لحظةٍ، والتي قد ينجم عنها اشتعال حروبٍ أهلية وطائفيةٍ دموية، حتى وإن كانت الديمقراطيةُ راسخةً في ذلكَ المجتمعِ. ولا سلاحَ قاهرًا للاستبدادِ وقادرًا على دحرهِ وإذلالهِ في كلِّ مرةٍ سوى يقظةِ كلِّ فردٍ في كل المجتمعات ووعيهِ بحقوقه وحرياته وكرامتهِ الإنسانيةِ له ولكل إنسان دون تمييز أو إقصاء. ولهذا، فإنَّ كلَّ فردٍ في هذه المجتمعاتِ وكلِّ المجتمعاتِ الإنسانيةِ مدعوٌ ليكونَ ذا وعيٍ ونشاطٍ سياسيٍ وحقوقيٍ، مدافعًا عن الحرياتِ وحقوقِ وكرامةِ الإنسانِ، كلِّ إنسانٍ (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر). وهذا وحده الضامنُ الوحيدُ لعدمِ عودةِ الاستبدادِ والقدرةِ على دحرهِ في كلِّ مرةٍ يحاولُ فيها العودةَ تحتَ شعاراتٍ مختلفةٍ.

وأنا أكتبُ هذا الكلامَ وأشيرُ إلى أمثلةٍ من المجتمعاتِ الغربيةِ، حيث هناك حدٌّ معقولٌ من الحريةِ وحقوقِ الإنسانِ، ومع ذلك، أخطارُ الاستبدادِ تحدقُ بهم... أتساءلُ: فما بالُنا بمجتمعاتٍ لم تذقْ طعمَ الحريةِ يومًا، وما تزالُ ترزحُ تحتَ وطأةِ الاستبدادِ وحكمِ التوريثِ والإقطاعِ والكهنوتِ والفسادِ والإجرامِ والإرهابِ، وتعادي كلَّ من يدعو لحكمِ الشورى، وعدالةِ توزيعِ السلطةِ والثروةِ، والمساواةِ أمامَ القانونِ،

والحرياتِ وحقوقِ الإنسانِ... الخ؟ إنَّ هكذا مجتمعاتٍ لهي بأمسِّ الحاجةِ لأن تُوعّى بحقوقها الإنسانيةِ، وتُستنهض هممها، وتُحشد طاقاتها في مواجهةِ أخطرِ الأخطارِ وأفظعِ الفظائعِ والشرِّ المطلقِ.. أعني الاستبدادَ، أعني الطغيانَ، أعني حكمَ التوريثِ والإقطاعِ والفسادِ واحتكارِ السلطةِ والثرواتِ وما يجلبه ذلك من حروبٍ أهليةٍ وطائفيةٍ وفسادٍ ودمارٍ على كل المستويات.

ولهذا، فإننا جميعًا مدعوون لأن نستنهضَ الهممَ وننشرَ الوعيَ السياسيَّ والحقوقيَّ، بدءًا بالأقربِ منا، ليبدأَ كلُّ فردٍ منا بعائلتهِ، ثم أقاربهِ وأصدقائهِ وأبناء حيه وقريته ومدينته... وهكذا حتى نحدثَ ثورةً في الوعيِ الجمعيِّ العربيِّ لتندلعَ بعدها ثورةُ الشعوبِ مدفوعةً بوعيها لحقوقها السياسيةِ والإنسانيةِ، وتعرفُ ماذا تريدُ بعدَ إسقاطِ أنظمةِ الجورِ والطغيانِ والتوريثِ والإفسادِ.

الكلامُ يطولُ بطبيعةِ الحالِ، ولكن ما أودُّ أن أشيرَ إليه وأؤكدَ عليه في هذا الصدد هو أنَّ كلَّ فردٍ في أيِّ مجتمعٍ ملزمٌ بأن يكونَ لديه الوعيُ المطلوبُ بحقوقه وحرياته - له ولغيره - حتى لا يكونَ فريسةً للاستبدادِ والاستعبادِ في لحظة غفلته. وفي مجتمعاتنا العربية، حيث نعيشُ خارجَ التاريخِ، الأمرُ أشدُّ خطرًا وكارثيةً، ولذلك فالمسؤوليةُ أكبرُ تجاهَ تعليمِ الناسِ بحقوقها وحشدِ القوى في سبيلِ التحررِ وانتزاعِ الحقوقِ كاملةً، وإقامةِ دولٍ مدنية شورية (ديمقراطية) حرةٍ تُحقَّقُ فيها عدالةَ توزيعِ السلطةِ والثروةِ، ويتساوى الناسُ فيها أمامَ القانونِ الذي يضعه ممثلو الشعبِ المنتخبونَ بأصواتِ الشعبِ نفسه. حتى نحققَ المبدأَ الإسلاميَّ الذي حوربَ على مدارِ تاريخنا البئيسِ، مبدأَ الشورى،

حيث الشعبُ يحكمُ نفسه بنفسه مسترشدًا بالأنوارِ الإلهيةِ والقيمِ والمبادئِ الإسلاميةِ العليا، والحريةِ على رأسها.

بين التوازنات الدولية وإرادة الشعب: مستقبل جزيرة العرب

يَعتقدُ البعضُ أننا حينما كتبنا عن تصورنا لما بعد تفكيكِ الكيانِ السعوديِّ وانهيارِه، فإننا قد أغفلنا التوازناتِ الدوليةَ والمصالحَ الكثيرةَ للدولِ الكبرى في جزيرةِ العربِ. وماذا سيكونُ موقفُ العالمِ من هذا التغييرِ المنتظَرِ والمأمولِ؟ هل سيقبَلُ أم لن يقبَلَ بذلك؟ وهل سيقاومُ التغييرَ ويلتفُّ على إرادةِ الجماهيرِ أم لا؟ إلى غيرِ ذلك من التساؤلاتِ التي تطرأُ لدى هذه الفئةِ من الناسِ الذين اعتبروا أننا أغفلنا هذا الأمرَ. لا شكَّ أنَّ كلَّ دولِ العالمِ، وخاصةً الدولَ الغربيةَ وأمريكا على رأسِها (وإسرائيلُ ضمناً، والحقيقةُ أنَّ الحمايةَ والدعمَ بينَ كيانِ الاحتلالِ الصهيونيِّ وبينَ الكيانِ السعوديِّ الغاصبِ متبادلةٌ وراسخةٌ منذ تأسيسِ الكيانينِ)، من أقوى الداعمينِ لبقاءِ واستمرارِ هذا الكيانِ الغاصبِ، الذي بدورِه يرعى مصالحهم ويقومُ بالدورِ المطلوبِ منهُ بالتمامِ والكمالِ. ونحنُ عندما نضعُ تصوراتنا الجريئةَ والمتفائلةَ، فلا نغفلُ هذه الحقيقةَ، ونعي أنَّ دولَ أوروبيةَ كثيرة في ظهرِ هذا الكيانِ، إمدادًا بالسلاحِ وتزويدًا بالخبراءِ في مختلفِ المجالاتِ الأمنيةِ والعسكريةِ والاقتصاديةِ والإداريةِ... إلى غيرِ ذلك، بالإضافةِ إلى العتادِ العسكريِّ وكلِّ ما من شأنهِ حمايةُ واستمرارُ هذا الكيانِ ما أمكنَ، حتى دعمهُ إعلاميًا. كلُّ ذلك نعيهِ، ونعيهِ جيدًا. وعندما كتبنا ونكتبُ دائمًا عن التغييرِ وعن الـ«ما بعد»، فإننا لم نغفلْ هذا الواقعَ على الإطلاقِ.

ولكن هناكَ أمرٌ أغفلهُ هذا النفرُ من الناسِ، وهو أنَّ هذا العالمَ الغربيَّ بالذاتِ في نهايةِ المطافِ لا تعنيهِ سوى مصالحه. وعندما يدركُ أنَّ الكفةَ بدأت تميلُ لصالحِ جماهيرِ الشعبِ، فإنه لا محالةَ - وغير مختارٍ - سيركعُ لهذا الواقعِ الجديدِ، وإن قاومهُ بدايةً، وسوف يكونُ أولَ المبادرينَ في كسبِ ودِّ الجماهيرِ وإعلانِ دعمه لهم، لنيلهم حريتهم وحقوقهم واستقلالهم، وغيرَ ذلك من نفاقِ الغربِ المعلومِ.

الحقيقةُ التي هي أكبرُ من هذا الواقعِ الذي نعيشهُ اليومَ هي أنَّ الشعبَ عندما يأخذُ زمامَ المبادرةِ ويؤولُ إليهِ القرارَ، فإنَّ كلَّ من لهُ مصلحةٌ في جزيرةِ العربِ سيأتي مرغماً معلنًا الدعمَ الكاملَ للواقعِ الجديدِ المفروضِ من قبلِ الشعبِ. صحيحٌ في البدايةِ، أي قبل تفككِ الكيانِ كما هو الواقعُ اليومَ، ستكونُ هناك مقاومةٌ غربيةٌ (وحتى إقليميةٌ) ومحاولاتٌ كثيرةٌ لإبقاءِ الوضعِ كما هو وضدَّ أيِّ تغييرٍ في جزيرةِ العربِ. وهذه الدولُ لم تتوقفْ يومًا أصلاً عن تسليحِ آل سعود ودعمهم بكافةِ الأشكالِ وعلى مختلفِ الأصعدةِ منذ بدايةِ إنشاءِ بريطانيا لهذا الكيانِ وحتى يومِ الناسِ هذا. هذا كله معلومٌ ومتوقعٌ ومأخوذٌ في الاعتبارِ، إلا أننا ونحن نكتبُ ونستنهضُ الهممَ ونشاركُ في عمليةِ التوعيةِ والتنويرِ السياسيةِ والإسلاميةِ والاجتماعيةِ والفكريةِ والثقافيةِ وغيرها، فإننا لا ننظرُ مقيدينَ يائسينَ إلى الواقعِ الحاليِّ الذي هو بالتأكيدِ في صالحِ الكيانِ القائمِ، لأنه ببساطةٍ الشعبُ لا يزالُ غاطًّا في نومه، أي لم يقمْ بعدُ. وإنما معظمُ كتاباتنا وتطلعاتنا وآمالنا هي لمرحلةِ ما بعدَ انتفاضةِ الجماهيرِ ضدَّ الوضعِ القائمِ. هذا بالتأكيدِ بالإضافةِ إلى ما نكتبهُ للتمهيدِ لذلك التغييرِ المرجوِّ، بطبيعةِ الحالِ، من تعريفٍ بالمبادئِ السياسيةِ الإسلاميةِ وتصحيحِ المفاهيمِ

المغلوطةِ والمشوهةِ، واستنهاضِ الهممِ، وتطمينِ الشعبِ أن هناك تصوُّرًا لما بعدَ هذه الثورةِ المرجوةِ، وأنه بالإمكانِ تغييرُ الواقعِ. بل إننا لا نريدُ من الشعبِ أن يتحركَ أصلاً إلا بعدَ أن يعيَ ماذا يريدُ، وكيف يحققُ ما يريدُ، وإلى أين ستكونُ وجهتهُ. أي أننا نعتبرُ الثورةَ الحقيقيةَ هي الثورةُ التي تحدثُ في الوعيِ والعقولِ أولاً، وهي التي تسبقُ وتهيئُ السبيلَ لثورةِ الأفعالِ وتغييرِ الواقعِ القائمِ وموازينِ القوى في الداخلِ والخارجِ. فنحن نؤمنُ أنَّ تغييرَ ما في الأعيانِ مشروطٌ بتغييرِ ما في الأذهانِ. وثَوْرَةُ الأفكارِ تَسْبِقُ ثَوْرَةَ الأفعالِ.

وقد كتبنا في هذا الجانبِ وغيره بفضلِ الله. إذاً، نحن عندما نقترحُ التصوراتِ السياسيةَ المستقبليةَ، فإننا نتصورُ أننا قد قطعنا بالفعلِ كلَّ هذه الأشواطِ - التي أولها وعلى رأسها الثورةُ الثقافيةُ والفكريةُ، وتحطيمُ قيودِ الكهنوتِ والمحرماتِ الفكريةِ، وتشجيعُ الشبابِ والشاباتِ على التفكيرِ النقديِّ واستقلاليةِ الفكرِ وجرأةِ التعبيرِ وقولِ كلمةِ الحقِّ - وصارتْ كفةُ القوةِ تميلُ نحوَ الجماهيرِ الثائرةِ والرافضةِ لاستمرارِ واقعِ الغصبِ والجورِ والطغيانِ السعوديِّ. وعندئذٍ، فكلُّ العالمِ سيدركُ أنَّ الحصانَ الرابحَ هو من ينبغي الرهانُ عليه، وهو من موازينِ القوى تميلُ باتجاهه، أي الشعبُ. وما يختارهُ الشعبُ سيقبلهُ الشرقُ والغربُ، مرغمينَ. فالعالمُ لا يحترمُ من معهُ الشرعيةَ، بل من بيدهِ القوةَ والسيطرةَ. فكيف إذا ما اجتمعتْ الشرعيةُ والقوةُ معًا؟ بل إنَّ الشرعيةَ في تصورنا هي قوةٌ في ذاتِها، بل هي القوةُ الحقيقيةُ.

ونعني بالشرعيةِ للكيانِ السياسيِّ، حسبَ فلسفةِ الإسلامِ السياسيةِ، جانبيها اللذين سبقَ وأشرنا إليهما في مقالٍ سابقٍ:

• إرادةٌ ورضا واختيارُ الشعبِ (أي الشورى، والديمقراطيةُ هي آليتها المعاصرةُ).

• الالتزامُ بمبادئِ الإسلامِ الكبرى، وعلى رأسها: (الحريةُ "لا إكراهَ في الدِّينِ"، وإذا كانَ لا إكراهَ في الدينِ، فحتماً وعقلاً وبداهةً لا إكراهَ في كلِّ ما دونهُ، الشورى "حقُّ الشعوبِ في حكمِ نفسها بنفسها"، العدالةُ، المساواةُ بين الناسِ في الحقوقِ والواجباتِ وأمامَ القانونِ، عدمُ التعدي على المحرماتِ التي جاءت حصراً في كتابِ اللهِ، والكرامةُ للجميعِ دون تمييزٍ أو تهميشٍ أو إقصاءٍ) وحقوقُ الإنسانِ. ويَشملُ ذلك ضمناً أن تكونَ التشريعاتُ والقوانينُ الصادرةُ من مجالسِ التشريعِ المنتخبةِ من قبلِ الشعوبِ (أولي الأمرِ منكم) ضمنَ حدودِ اللهِ تبارك وتعالى ورسالتهِ، وأن لا تتعدى على محرماتهِ التي جاءت في كتابهِ حصراً، وهي محدودةٌ جدًا وإنسانيةٌ.

ومن سيختارهم الشعبُ بعدَ ذلك سيرغمُ ويضطرُ العالمُ للتعاملِ معهم، أحبهم أم كرههم، لا خيارَ لديه. الشعبُ هو من يقررُ مصيرهُ طالما لم يعتدِ على حقوقِ غيرهِ ولم يخلّ الكيانُ السياسيُّ الجديدُ المرجوُّ تأسيسهُ بجانبي الشرعيةِ المذكورةِ آنفًا.

ومصالحُ أيِّ دولةٍ في العالمِ في جزيرةِ العربِ لن تمرَّ بغيرِ موافقةِ الشعبِ واستفادتهِ في المقامِ الأولِ من تلك المصالحِ. ونعني بالمصالحِ هنا تلك التي تخصُّ الجوانبِ الاقتصاديةَ حصراً، حيث لن يبقى على جزيرةِ العربِ جنديٌّ غربيٌّ واحدٌ، وستغلقُ كلُّ قواعدِ الأمريكانِ والغربيينَ في منطقتنا، سلمًا أو حربًا، لن نقبلها، يعني لن نقبلها. وهذه مسلمةٌ لا تخضعُ لتفاوضٍ ولا نقاشٍ. ستخرجُ القواتُ

الاستعماريةُ من منطقتنا إما بانصياعهم لإرادةِ شعبنا سلمًا، وإلا سينصاعون لذلك بالقوةِ القهريةِ.

إذاً، المصالحُ التي نعنيها هنا هي حصراً الاقتصاديةَ، والاستفادةُ بطبيعةِ الحالِ من الخبراتِ الصناعيةِ والتكنولوجيةِ وغيرها بما يحققُ مصالحَ شعبنا في المقامِ الأولِ. ذلك أن تبادلَ الخبراتِ في مختلفِ المجالاتِ بينَ شعوبِ العالمِ أمرٌ لا يمكنُ الاستغناءُ عنه، بل هو مطلبٌ وواجبٌ شرعيٌّ أساسًا بجانبِ كونهِ واجبًا ومطلبًا نهضويًّا.

ما أودُّ قولهُ هو أننا لم نغفلْ عندَ كتابتنا لتصوراتنا ومقترحاتنا السياسيةِ المستقبليةِ التوازناتِ الدوليةَ وما تستتبعهُ من ميلٍ لطرفٍ على آخر، ولم نغفلْ أن للغربِ مصالحَ كثيرةً في منطقتنا سيدافعُ عنها في البدايةِ من خلالِ دعمِ الكيانِ السعوديِّ المستأمنِ على استمرارِها. ولكن ندركُ أنَّ ذلك كله سيتغيرُ عندما تتغيرُ موازينُ القوى الداخليةِ ويتفككُ الكيانُ الغاصبُ ويعودُ للشعبِ قرارهُ. فالتغييرُ الحقيقيُّ والذي نسعى إليه ونرجوهُ هو التغييرُ الذي يكونُ الشعبُ قائدهُ ومحورهُ. وإذا كانَ الحديثُ هنا معنيًّا في المقامِ الأولِ بالدولِ الكبرى والتوازناتِ الدوليةِ، فمعنيٌّ به ضمناً المحيطُ الإقليميُّ بطبيعةِ الحالِ، بتوازناتهِ وقواهِ وأطرافهِ الفاعلةِ المختلفةِ.

ونحن نتحدثُ عن ذلك كله واضعين في اعتبارنا صعوبةَ أمرِ التغييرِ وتعقيدهِ وشروطهِ ومشاقهِ، لكن حتمًا ليس استحالتهُ، فإذا الشَّعْبُ يوماً أرادَ الحياةَ .. فلا بُدَّ أنْ يَسْتَجيبَ القدرْ .. ولا بُدَّ للَّيْلِ أنْ ينجلي .. ولا بُدَّ للقيدِ أن يَنْكَسِرْ. وأختمُ بقولهِ تعالى: {إِنَّ اللهَّ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِمْ} [الرعد:11].

فهم الفجوة الدينية والسياسية

الإسلامويون والأنظمة: الخلاف حول مَنْ يصل إلى السلطة لا حول كيفية الوصول إليها

من خلال متابعة الأحداث الأخيرة في سوريا، لا سيما بعد أن أعلن زعيم جبهة النصرة سابقًا، الجولاني، تنصيب نفسه رئيسًا على سوريا، هكذا بلا انتخابات، ولا حتى "انتخابات صورية"، (ولا يعني ذلك أننا نقول فليقم بانتخابات صورية على الأقل! لا، فكلاهما كذب بلا قيمة ولا يعطي شرعية، أي لا فرق بين انعدام الانتخابات وبين الانتخابات الصورية؛ كلاهما لا يصنع شرعية، وإنما نقصد أنه لا يعترف بها أصلاً) ولا دستور، ولا برلمان، ولا قانون، أي بلا مراقبة ولا محاسبة، ولا تشريعات تمثل الإرادة الشعبية، وحكم مفتوح بلا حد، إلى أن يموت أو يُقتل، كما بقية الكيانات والأنظمة الطاغوتية الوراثية في منطقتنا العربية، وإنما هو التغلب والبلطجة والغصب.

من خلال متابعة ذلك، رأينا تعاطي معظم المعارضات الإسلاموية في الخارج مع هذا الإعلان، الذي قابلوه بالترحيب واعتبروه بمثابة نصر حقيقي للثورة السورية.

والعجيب أن هؤلاء الإسلامويين، تجدهم يعارضون بقية الطواغيت في المنطقة بحجة أنهم جاءوا بلا اختيار من الشعوب، أو إن حدثت انتخابات فهي انتخابات مزوّرة لا قيمة لها. ولكن حينما يكون الأمر متعلقًا بإسلاموي مثلهم يصل إلى السلطة دون انتخابات ويحكم إلى

أجل غير معلوم بلا دستور ولا برلمان ولا قانون، أي بلا رقابة ولا محاسبة، ولا فترة محددة لحكمه ورئاسته، فتجد المبررات جاهزة لديهم باعتبار أن "من ينتصر يقرر"، و"من يتغلب يحكم ويحدد"، وهي قريبة من المثل المصري الشعبي الذي يقول "اللي يتجوز أمي أقول له يا عمي". أي أن من يتغلب بقوة السلاح على أي سلطة حاكمة، سواء كانت شرعية أو غير شرعية، له مطلق الشرعية بعد ذلك، ومطلق الصلاحية للحكم كيفما يشاء وإلى آخر العمر!

طبعًا، لا نريد أن نشير هنا إلى مراجعهم التراثية التي يستندون إليها وينسبونها إلى الإسلام وهم كاذبون مفترون، والإسلام منها براء، التي تجعل مصدر الشرعية الوحيد لكل من يحكم هو قدرته على التغلب على الحاكم القائم قبله. فإن تغلب عليه، حَقَّ له الحكم ووجبت له الطاعة، ولتذهب إرادة الشعوب إلى الجحيم، وعندها، لا مجال بطبيعة الحال حتى لمجرد الحديث عن مبدأ "وأمرهم شورى بينهم".

إذن، يتبين لنا أن معظم هؤلاء الإسلامويين لا يختلفون مع من يعارضونهم من حيث المبدأ على جواز اغتصاب السلطة وتهميش إرادة الشعوب والحكم بغير ما جاء في كتاب الله من مبادئ عليا مثل: (الحرية، الشورى "حق الشعوب في حكم نفسها بنفسها"، العدالة، المساواة بين الناس في الحقوق والواجبات وأمام القانون، والكرامة للجميع دون تمييز أو تهميش أو إقصاء)، وتجاهل قضية أن الشرعية مصدرها الأساسي والأول الأمة، وليس التغلب والبطش والجبرية أو الحكم باسم الإرادة الإلهية!

ستجد أنهم في واقع الحال لا يختلفون مع الأنظمة القائمة على ذلك أصلاً، بل هو مقرر في كتب مذاهبهم وأئمتهم (الكهنوت). وإنما الخلاف كل الخلاف هو على "مَنْ" وليس على "كيف"، أي خلافهم على من يصل إلى السلطة وليس كيف وصل إليها. فإن كان المغتصب للسلطة ممن هو منهم وعلى منهجهم أو قريب منهم، فلا يوجد في ذلك بأس ولا ضير، بل هو عين الحق في نظرهم. أما إذا كان الذي اغتصب السلطة من جهة مناوئة لهم، فتثور ثائرتهم ولا تخمد حتى يستقر الأمر لهم.

وهذه العقلية هي من أخطر وأقذر العقليات التي تسيطر على معظم الشعوب الإسلامية مع شديد الألم والأسف، حيث الولاء والطاعة لكل من يغتصب السلطة. فـ"من تغلّب تملّك"، أي حَقَّ له أن يتملك العباد والبلاد دون أن يعير أي اهتمام لإرادة الناس. وهل لهم إرادة أصلاً؟ هكذا يتساءل المتغلب.

ما العمل إذن؟ الحل بسيط: أن نعود إلى كتاب رب العالمين المحفوظ إلى يوم الدين. ماذا يقول رب العزة؟ "وأمرهم شورى بينهم"، بين من؟ بين كل الأمة بنسائها ورجالها، في كل الأمور، صغيرها وكبيرها. ويأمر جل وعلا النبي الخاتم عليه السلام بأن "وشاورهم في الأمر"، مطلق الأمر، هذا وهو المصطفى الموحى إليه! حيث كانت سلطة النبي (ص) في حكمه مستمدة أصلاً من الأمة ولم تكن من الله عز وجل. أي لم يكن حكمًا دينيًا كهنوتيًا.

وبذلك يتحقق الجانب الأول من الشرعية للكيان السياسي ونظام الحكم حسب فلسفة الإسلام ورؤيته التي اتضحت لنا من خلال نصوص الوحي الحكيم، ألا وهو اختيار الشعب ورضاه، ثم التزام ذلك الكيان السياسي بمبادئ الإسلام الكبرى وعلى رأسها: (الحرية "لا إكراه في الدين"، وإذا كان لا إكراه في الدين، فحتماً وعقلاً وبداهة لا إكراه في كل ما دونه، الشورى "حق الشعوب في حكم نفسها بنفسها"، العدالة، المساواة بين الناس في الحقوق والواجبات وأمام القانون، عدم التعدي على المحرمات التي جاءت حصراً في كتاب الله، والكرامة للجميع دون تمييز أو تهميش أو إقصاء). وذلك يتضمن بطبيعة الحال حقوق الإنسان. وهذا هو الجانب الثاني للشرعية لأي كيان سياسي مرجعيته الفلسفة الإسلامية.

فهي إذاً:

• رضا واختيار الشعب (الشورى، والديمقراطية هي آليتها المعاصرة).
• الالتزام بمبادئ الإسلام العليا وحقوق الإنسان، ويشمل ذلك ضمناً أن تكون التشريعات والقوانين الصادرة من مجالس التشريع المنتخبة من قبل الشعوب (أولي الأمر منكم) ضمن حدود الله تبارك وتعالى ورسالته، وأن لا تتعدى على محرماته التي جاءت في كتابه حصراً، وهي محدودة جدًا وإنسانية.

فهل ينطبق شيء من ذلك على الكيانات والأنظمة الموجودة في عالمنا العربي؟ إطلاقًا، بما في ذلك النظام المتغلب الجديد في سوريا، الذي طار رئيسه (الجولاني) فور تنصيبه رئيسًا إلى المهلكة السعودية، حيث

أكبر كيانات الغصب والتغلب والاستبداد والتوريث والإقطاع والجبرية ومحاربة الله والرسول والعباد في العالم كله.

ويتبين لنا، وهذه من أهم النتائج، أن معظم من يعارضون الأنظمة الحالية (من الإسلامويين بالذات) يعارضونها ليس لأنها بلا شرعية أو ظالمة وغاصبة ولا تحقق جانبي الشرعية حسب الفلسفة الإسلامية القرآنية، بل لأنهم ليسوا محل هذه الأنظمة. ولو كانوا محلها لما اعترض واحد منهم عليها أو على شيء فيها.

أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر ((منكم))!

*** تعليق لمغرّد سعودي (مسعدن) استشهد فيه بالآية الداعية لطاعة الرسول وأولي الأمر، قاصدًا منها حثي على طاعة آل سعود وترك معارضتهم.**

قلتُ (أنا): هذه هي الآية: "يا أيّها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر ((منكم))، فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر، ذلك خير وأحسن تأويلا".

الله سبحانه وتعالى قال: "أولي الأمر" وليس "ولي الأمر"، فهم كثر وليسوا فردًا واحدًا أو حزبًا أو أسرة واحدة، تحقيقًا لمبدأ "وأمرهم شورى بينهم".

وقال: "منكم" وليس "عليكم"، وبتعبير د. يحيى جاد: ليس منا من هو مفروض علينا بغير اختيار منا.

فهم إذًا الجماعة المنتخبة منا، بما يحقق الإرادة الشعبية الحقيقية، هم ممثلو الشعب من الشعب نفسه، ويمثلون السلطة التشريعية "الاجتهاد" (البرلمان المنتخب). وطاعتهم ليست لأشخاصهم، وإنما للقوانين التي يضعونها بإرادة الشعب نفسه ورضاه عليها.
* (أي: مع إمكانية اعتراض الشعب عليها وردها).

والطاعة هنا لا تعني القهر والإكراه، وإنما الانقياد بعد اختيار واقتناع، (ومنها التطوع، فهو أمر اختياري لا قهري)، وهي طاعة منفصلة عن طاعة الله، بحيث لا تصبح طاعتها طاعة لله، وعصيانها عصياناً له سبحانه، لكنها أيضًا مقيدةٌ بحدود رسالته الإنسانية الصالحة لكل زمان ومكان (وأطيعوا الرسول) وحاكميته المتمثلة حصراً بالمحرَّمات التي في كتابه العزيز (وهي معدودة وإنسانية، ويتفق عليها كل أهل الأرض)، وليس فتاوى التحريم لدى المتقوّلين على الله سبحانه، وحدود العقل والمنطق.

وبما يتوافق مع حرية الإنسان (حيث هي شرط التكليف وأصل الإيمان)، وفطرته التي فطره المولى سبحانه عليها، "فأقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التي فطر الناس عليها".

لا يُسْأَلُونَ وَغَيْرُهُمْ يُسْأَلُ

هو الإيمانُ باللهِ وحدَهُ واليومِ الآخرِ مقرونًا بالعملِ الصالحِ، ذلك هو الإسلامُ من حيثِ أركانِه وأسِسِه، بدليلِ قولهِ تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَىٰ وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: 62]، وقوله: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [فصلت: 33]، وقوله: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [المائدة: 69]، لكن أن تؤمنَ باللهِ ليس هو التصديقُ به فقط كما يظنُّ الكثيرون، فحتى إبليسَ يصدِّقُ بوجودِ الله سبحانه: {وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي خَٰلِقٌۢ بَشَرًا مِّن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ (28) فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ (29) فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ (30) إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰٓ أَن يَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ (31) قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ (32) قَالَ لَمْ أَكُن لِّأَسْجُدَ لِبَشَرٍ خَلَقْتَهُۥ مِن صَلْصَٰلٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ (33) قَالَ فَٱخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ (34) وَإِنَّ عَلَيْكَ ٱللَّعْنَةَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلدِّينِ (35) قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ (36) قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ (37) إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ (38) قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ (39) إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ (40)} [الحجر]، لاحظ طلبَ إبليس وفيه إقرارهُ بربوبيةِ الله تعالى: "قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ"... فالتصديقُ إذًا مشمولٌ

في الإيمانِ ولكنه وحده غيرُ كافٍ، إذ لا بدَّ أن يتبعَ هذا التصديقَ عملٌ والتزامٌ بمنهجِ اللهِ وشرعه (الصالحِ لكلِّ زمانٍ ومكانٍ والمراعي للواقعِ الإنسانيِّ دائمِ التغيرِ) وبالعملِ الصالحِ، وذاك هو الإيمانُ المطلوبُ بحده الأدنى، حتى نُفرِّقَ بين إيمانِ المسلمِ المطلوبِ، وتصديقِ إبليس الذي هو تحصيلٌ حاصلٌ ولا يغيرُ في الواقعِ شيئًا. فالمسلمُ إذًا يؤمنُ باللهِ وحده، أي يصدقُ به ويلتزمُ بما أنزلهُ من شرعٍ قويمٍ في كتابه الذي لا يأتيهِ الباطلُ من بين يديه ولا من خلفهِ، ويعملُ الصالحاتِ، ويقرُّ بأن لا أحدَ معَ اللهِ ولا أحدَ بالتالي بينَ الناسِ يعلو فوقَ أحدٍ، ولا أحدَ يحقُّ لهُ من الصفاتِ ما هي لله حصريًّا، فلا أحدَ فوقَ المساءلةِ سوى من ﴿لَّا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ ۖ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: 103]. وشعارُ «لا إله إلا الله» يختزنُ كلَّ تلك المفاهيمِ وأكثرَ وأعمقَ، فمن يؤمنُ بهذا الشعارِ يعني أنه يقرُّ ويسلّمُ بأنه من تخضعُ له الرقابُ دون سؤالٍ أو جدالٍ أو اعتراضٍ هو الواحدُ الأحدُ الفردُ الصمدُ لا إلهَ إلا هو، هو اللهُ سبحانه وتعالى، وهو الواحدُ الذي لا يُسألُ عما يفعلُ وهم يُسألُون، وينتجُ عن ذلك تباعًا ولزامًا أهمُّ مبدأٍ من مبادئِ الإسلامِ العظيمِ والذي على أساسه تأتي الحريةُ والعدالةُ والشورى وبقيةُ المبادئِ والقيمِ الإسلاميةِ الكبرى، نعني مبدأَ المساواةِ، المساواةَ بينَ الناسِ، إذ كيف مثلًا تطبقُ الشورى بينَ الناسِ وفي المجتمعِ فئةٌ ترفعُ نفسها فوقَ بقيةِ الخلقِ؟ إذاً، فمن يؤمنُ بأن «لا إله إلا الله» معناه ومقتضاه أنه يقرُّ بأن كلَّ من عداهُ من الناسِ متساوون، وبالتالي يخضعونَ للمساءلةِ والمحاسبةِ والنقدِ والاعتراضِ والعقابِ، لا أحدَ فوقَ أحدٍ، الكلُّ عبادُ اللهِ. ببساطة، عندما تتلو هذه الآيةَ: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: 23]، ثم ترفعُ نفرًا

من الناسِ فوقَ المساءلةِ أو تسبغُ عليهم صفاتٍ هي للهِ حصريًّا، أو تحيطهم بنوعٍ من القداسةِ فلا يُناقشونَ ولا يُحاسبونَ ولَا يُنقدونَ ولا يُعترضُ عليهم، تكون بذلك قد نقضتَ شعارَ «لا إله إلا الله»، وصارَ لديكَ آلهةٌ أخرى فوقَ السؤالِ والحسابِ، وبذلك تقعُ في الشركِ الصراحِ البواحِ سواء اعترفتَ أم لم تعترفْ، أنكرتَ أم أقررتَ، لسانُ حالكَ يقولُ ذلك حتى وإن صرَّحتَ وصرختَ بعكسِ ذلك وبأن لا إلهَ إلا الله، ما دمتَ تظنُّ أن هناكَ فئةً أو أحدًا من الناسِ فوقَ المساءلةِ والنقاشِ والنقدِ والحسابِ والعقابِ... الخ.

لماذا أقولُ كلَّ ذلك؟ تمهيدًا لبيانِ ما يقعُ فيه شعبُ جزيرةِ العربِ الذي يُسمى ظلمًا وعدوانًا بـ "الشعب السعودي"، وما تقعُ فيه بقيةُ الشعوبِ العربيةِ بطبيعة الحالِ، ولكن الحديثُ هنا عن شعبِنا في جزيرةِ العربِ بالذات، وإن كان الأمرُ ينطبقُ على شعوبِنا كلها... بالطبع، ليس كلُّ المسعودينَ يقولونَ بألسنتهم نحن نعبدُ آل سعود، ذلك أن هناكَ بالفعلِ من يقولُها صراحةً كمن قالَ "لا إلهَ إلا محمد بن سلمان"، وغيره، ولكنهم كلهم مشتركونَ في لسانِ الحالِ وإن اختلفوا في لسانِ المقال... ماذا نعني بذلك؟ هم في غالبيتهم كما أشرنا قبلا لا يقولون صراحةً "آل سعود آلهةٌ مع الله"، وإن كان هناكَ من يعلنُ ذلك صراحةً، ولكن لسانُ حالهم أي ما يعتقدونه في أنفسهم وما يمارسونه في حياتهم اليوميةِ يشهدُ بأنهم كلهم (أي، المسعودين، وليس من كفرَ بآل سعود وتحررَ من عبوديتهم) يقرونَ ومقتنعونَ بأن آل سعود لا يمكن أن يخضعوا للمساءلةِ من قبلِ الناسِ أو للحسابِ والعقابِ أو حتى مجردَ الاعتراضِ عليهم ونقدِ نظامهم وقوانينهم أو حتى مجردَ مناقشةِ أوامرِ الملكِ أو ردِّها أو التحفظِ عليها... وبالتالي فإنهم

يرفعونهم إلى مستوى الله، تعالى علوا كبيرا، وأصبح آل سعود بذلك "لا يُسألونَ وغيرهم يُسأل"!!! والعياذ بالله... وهذا كله نتيجةٌ طبيعيةٌ للتربيةِ الفاسدةِ والتعليمِ الفاسدِ والأيديولوجيا الكهنوتيةِ التي يؤدلجُ شعبُنا عليها منذ الولادةِ، فآل سعود هم الحقُّ المطلقُ، ومن يعترضُ عليهم تقطعُ عنقهُ، ويستحيل أن يخطئوا أو يظلموا أو يجرموا، فهم معصومونَ وبالتالي فلا يخضعونَ لسؤالٍ ولا لحسابٍ... وهم خلقٌ فوقَ الخلقِ، بل آلهةٌ مع الله، تعالى الله.

إن هذه المسألةَ لهي من أخطرِ المسائل ولا يتجرأُ على التصريحِ بها إلا القلةُ المؤمنةُ الحرةُ، حتى أن كثيرًا من المعارضينَ وممن ينتسبونَ للفكرِ الإسلاميِّ لا يعلنونَ هذه الحقيقةَ، حقيقةَ أن هذا الشعبَ - إلا من رحمَ ربي - واقعٌ في ضلالٍ كبيرٍ وتعدٍ على حقٍ من حقوقِ ربِّ العالمين، برفعهم آل سعود إلى مستوى الله، تعالى الله علوا كبيرا... لماذا نكتمُ هذه الحقيقةَ؟ ولصالحِ من؟ علينا أن نكاشفَ الشعبَ ونصفعهُ بكفِّ الحقيقةِ القرآنيةِ الجليةِ؛ وهي كالتالي: الله وحدهُ لا يُسألُ وغيرهُ يُسألُ، فمن ترفعَ عن المساءلةِ أو النقدِ أو الحسابِ أو العقابِ... فقد تعدى على حقٍ من حقوقِ الله ووضعَ نفسه مع الله جلَّ وعلا، ومن سلَّمَ بذلكَ وأقرَّهُ ورضيَ به فهو واقعٌ في الشركِ معهُ لا محالة... وإلا فما معنى أن تعتقدَ أن آل سعود فوقَ المساءلةِ وأوامرُ الملكِ فوقَ النقدِ والنقضِ؟؟؟؟

وقد سبقَ أن كتبتُ منشورًا منذ فترةٍ يختصرُ واقعَ هذا الشعبِ المختطفِ من قبلِ هذه العصابةِ المالكةِ الغاصبةِ فقلتُ: "المسعودون (السعوديون) يتهمونَ أهلَ الأضرحةِ بالشركِ، ويغفلونَ عن أنهم مشركونَ هم أيضًا، بل ويكفرونَ بالله عزَّ وجلَّ. مشركونَ عندما

يخلعونَ على غيرِ اللهِ صفاتٍ هي للهِ وحده، كأن يعتبروا آل سعود فوقَ المساءلةِ ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [الأنبياء: 23]، وكافرونَ بالخالقِ حينما يؤمنونَ بثباتِ الحالِ ويكفرونَ بسنةِ التغييرِ والتطورِ وقانونِ الهلاكِ، كقولهم "آل سعود إلى الأبد"!، {وَدَخَلَ جَنَّتَهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ قَالَ مَا أَظُنُّ أَنْ تَبِيدَ هَٰذِهِ أَبَدًا ﴿35﴾ وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً وَلَئِنْ رُدِدْتُ إِلَىٰ رَبِّي لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِنْهَا مُنْقَلَبًا ﴿36﴾ قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّاكَ رَجُلًا ﴿37﴾} [الكهف]... لاحظوا أنه لم يقل إنه كفر بالله، ولكنه أنكر قانونَ التطورِ وتغيرِ الحالِ، فقال له صاحبهُ: "أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّاكَ رَجُلًا"، ليذكره بمراحلِ تطوره هو ككائنٍ بشري... فهل نلتفتُ لهذه الكارثةِ التي نعيشُ فيها؟ ومتى نصارحُ هذا الشعبَ بحقيقةِ واقعهِ الضال؟؟

إغلاق الفجوة وإعادة التأسيس

شرعية الكيان السياسي في الإسلام: ما المقصود بها؟

كتبنا كثيرًا عن قضية الشرعية وأنها الأساس الذي عليه يقوم كل شيء في أي كيان سياسي يتبنى فلسفة الإسلام ومبادئه وينطلق منها. وسبق أن أشرنا إلى جانبي الشرعية في مقالات عدة، لكن شعرت بأنه من الواجب عليَّ إيضاح ماذا نعني بالشرعية نفسها. فهناك من يظن أن الشرعية المقصودة هي شرعية دينية أو طقوسية أو شعائرية، فيعتبر أن الكيان السياسي الذي يرفع لافتات وشعارات إسلامية ويقيم الناس فيه الصلاة ويصومون رمضان وغير ذلك من شعائر يُعدُّ شرعيًا وبالتالي إسلاميًا، وهذا غير صواب. لذلك، وجب توضيح المقصود.

المبادئ السياسية الإسلامية جاءت واضحة في القرآن الكريم، وكان على رأسها مبدأ الشورى: {وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ}، {وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ}، المنبثق أساسًا من شعار التوحيد «لَا إِلٰهَ إِلَّا اللَّهُ»، الذي يعني عمليًا المساواة بين البشر جميعهم، فلا أحد يعلو على أحد، والناس كلهم عباد لله الواحد الأحد الفرد الصمد الذي كرَّم بني آدم وسَخَّر لهم الأرض وما فيها، وجعل الإنسان خليفة عليها. ومن المساواة تتولد الحرية والشورى والعدالة وبقية مبادئ الإسلام الكبرى. إذ يستحيل عقلاً أن تتحدث عن حرية ومشاركة سياسية وعدالة في مجتمع مقسم إلى أسياد وعبيد، مالكين ومملوكين، متبوعين وتابعين. وفي الإسلام ذاته، أهم شروط التكليف هي الحرية والعقل. فالحرية مكانتها في

الإسلام وفلسفته الشاملة لا يماثلها مكانة، واحتفاء الإسلام بها أعظم من احتفاء أي فلسفة أو عقيدة أرضية بشرية تدعو للحرية وحقوق الإنسان ...الخ. فإذا كانت الحرية شرط صحة الإيمان وأساس التكليف في الإسلام، فكيف بما هو دون ذلك؟ وكل شيء دونه. والكفر بالطغيان شرط الإيمان بالله ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ ۖ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ۚ فَمَن يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِن بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انفِصَامَ لَهَا ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: 256]، أي أن الإيمان بالله تبارك وتعالى هو المرادف للحرية، بل هو عين الحرية. ماذا يعني هذا كله؟

إن صحة الإيمان مشروطة بحرية اختيار الإنسان، أو إن جاز التعبير، شرعية الإيمان والتكليف في الإسلام مرهونان بحرية الاختيار واقتناع الإنسان، الذي عليه أن يكفر بكل أشكال الطغيان حتى يكون جديرًا بوصف الإيمان. إذاً، الحرية هنا ركن وأساس وشرط وجوهر ومبدأ ثابت وراسخ في الإسلام كعقيدة ودين. والأمر كذلك في الإسلام كفلسفة سياسية، أي أنه إذا كان شرط شرعية وصحة الاعتقاد هو حرية واقتناع الإنسان وتحرره من كل أشكال الطغيان والضغط والإكراه، فإن الأمر حتمًا كذلك في كل ما هو دون ذلك، ونعني هنا شرعية الكيان السياسي. فلا يمكن وصف أي كيان سياسي بأنه شرعي في غياب إرادة الناس وحريتهم واختيارهم داخل هذا الكيان، ولكن مع ذلك، فهذا هو الجانب الأول فقط. أي لا يزال هناك الجانب الآخر، الذي إذا غاب، ظلت الشرعية منقوصة وبالتالي، كان الكيان منقوص الشرعية.

إذاً، الجانب الأول لشرعية أي كيان سياسي ينطلق من فلسفة الإسلام ومبادئه وشرعه الحنيف هو اختيار ورضا وحرية الشعب في ذلك الكيان، أي انبثاق كيانهم عنهم وباختيار منهم، وفيه يحكمون أنفسهم بأنفسهم. الشعب هو صاحب القرار عبر ممثليه المنتخبين. وهذا هو مبدأ الشورى، والديمقراطية هي أنسب آلية معاصرة توصل لها العقل البشري لممارسة الشورى. فالديمقراطية إذًا هي الآلية المعاصرة للشورى.

والجانب الثاني هو التزام ذلك الكيان وسياساته ومواثيقه بمبادئ الإسلام الكبرى، وعلى رأسها: (الحرية "لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ"، وإذا كان لا إكراه في الدين، فحتماً وعقلاً وبداهةً لا إكراه في كل ما دونه، الشورى "حق الشعوب في حكم نفسها بنفسها"، العدالة، المساواة بين الناس في الحقوق والواجبات وأمام القانون، عدم التعدي على المحرمات التي جاءت حصراً في كتاب الله، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، (والمعارضة والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والإعلام والصحف والمظاهرات والمؤتمرات والتجمعات السياسية ووسائل التواصل الاجتماعي... الخ هي التمثل المعاصر لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) والكرامة للجميع دون تمييز أو تهميش أو إقصاء) وصون حقوق الإنسان، كل إنسان.

وأن تكون التشريعات والقوانين الصادرة من مجالس التشريع المنتخبة من قبل الشعوب (أولي الأمر منكم) ضمن حدود الله تبارك وتعالى ورسالته، وأن لا تتعدى على محرماته التي جاءت في كتابه حصراً، وهي محدودة جدًا وإنسانية.

فإن تحقق هذان الشرطان أو الجانبان في أي كيان سياسي، فإنه يكون قد حقق الشرعية بجانبيها. وهذا هو مقصودنا عندما نتحدث عن الشرعية للكيان السياسي. فليس إذًا، معيار الشرعية كما يتوهم البعض متعلقًا ومحصورًا بكون الناس يستطيعون أداء الشعائر الدينية الطقوسية، فذلك حاصل في كل الكيانات السياسية في العالم؛ الشرعية منها ومنقوصة الشرعية وحتى منعدمة الشرعية.

ومثال الأخيرة (منعدمة الشرعية) يبدو جليًا في حالة الكيان السعودي الغاصب، فهو فاقد لكلا جانبي الشرعية، ومع ذلك الناس تصلي وتصوم وتحج وتعتمر وتدفع الزكاة التي تذهب لجيوب آل سعود السارقين المحتلين.

ومثال الثانية (منقوصة الشرعية) نراه في كثير من الدول الغربية التي تحقق جانب الشرعية الأول، بحيث هناك ديمقراطية وحرية وعدالة للشعوب داخل تلك الدول، ولكنها في ذات الوقت ترتكب المجازر والفظائع خارج حدودها، وتدعم المستبدين والطواغيت والمجرمين في العالم ومنطقتنا خصوصًا، ومع بعض التجاوزات على المحرمات في تشريعاتها وقوانينها (كتقنين المثلية مثلاً). فالكيان السياسي الذي ينطلق من فلسفة وتعاليم الإسلام لا يمكن أن يعتدي على شعب آخر أو يغتصب أرضه أو يصدر منه أي ظلم لغيره من الدول والشعوب في العالم، وسياسته تجاه الآخرين هي ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [البقرة: 190]، ولا أن يتعدى في تشريعاته على المحرمات القطعية التي في كتابه تعالى... بينما نرى العكس في معظم الدول الغربية، وعلى رأسها أمريكا،

وكيان الاحتلال الصهيوني خير برهان على ذلك. فالغرب من صنعه، وكذلك صنع كيانات الغصب والتوريث والطغيان في كل منطقتنا العربية. وهو من يسلحها ويدعمها ويحميها...

أما مثال الكيان السياسي مكتمل الشرعية، فنادرًا ما يكون، وقد تحقق بأبهى صورة تاريخية له، وفي ظل عصور الوراثيات والإمبراطوريات والتوحش، في دولة المدينة التي أسسها النبي صلى الله عليه وسلم... وهذا ما نسعى نحن لتحقيقه بالآليات المعاصرة، ولا نقصد إعادة التاريخ أو تقليده، بل نقصد التأسي بالنموذج المتحرر الإنساني الإسلامي الذي صنعه النبي الخاتم، مع مراعاة العصر وشروطه ومتغيراته... نقصد إعادة تفعيل مبادئ الإسلام الكبرى: الشورى، والحرية، والمساواة، والعدالة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومحاربة الطغيان والفساد والعدوان والظلم والقهر والظلمات... تلك المبادئ التي سرعان ما اندثرت شيئًا فشيئًا بعد وفاته عليه الصلاة والسلام، حتى وصلنا إلى هذا الحال الذي تشهده أمتنا في جميع البلدان العربية والإسلامية.

إذن، حتى نختصر ولا نطيل: شرعية أي كيان سياسي ينطلق من فلسفة الإسلام السياسية ومبادئه وشرعه لها جانبان، إذا تحققا صار الكيان شرعيًا، وهي كالتالي:

• إرادة ورضا واختيار الشعب - رجالًا ونساءً، بمختلف توجهاتهم - وانبثاق الكيان عنهم باختيار منهم وقرارهم بيدهم (أي الشورى، والديمقراطية هي آليتها المعاصرة).

• التزام هذا الكيان بمبادئ الإسلام الكبرى، وعلى رأسها: (الحرية "لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ"، وإذا كان لا إكراه في الدين، فحتماً وعقلاً وبداهةً لا إكراه في كل ما دونه، الشورى "حق الشعوب في حكم نفسها بنفسها"، العدالة، المساواة بين الناس في الحقوق والواجبات وأمام القانون، عدم التعدي على المحرمات التي جاءت حصراً في كتاب الله، التواصي بالحق والصبر على ذلك والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (والمعارضة والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والإعلام والصحف والمظاهرات والمؤتمرات والتجمعات السياسية ووسائل التواصل الاجتماعي... الخ هي التمثل المعاصر لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) والكرامة للجميع دون تمييز أو تهميش أو إقصاء) وصون حقوق الإنسان، كل إنسان.

وأن تكون التشريعات والقوانين الصادرة من مجالس التشريع المنتخبة من قبل الشعوب (أولي الأمر منكم) ضمن حدود الله تبارك وتعالى ورسالته، وأن لا تتعدى على محرماته التي جاءت في كتابه حصراً، وهي محدودة جدًا وإنسانية.

المنطق السليم مقابل الانتظار المستحيل: ما الذي يجب أن نعيه كمعارضة؟

كل يوم، هناك خبر جديد عن ارتكاب نفس العصابة لجريمة جديدة، بل لجرائم جديدة؛ من قطع طريق، وابتزاز، وسرقة بنوك، واقتحام بيوت، وخطف لنساء واغتصابهن وقتلهن، ثم رمي جثثهن على الطرقات، وخطف الأطفال، وترويج للمخدرات والسلاح، واقتحام وتدمير محال تجارية ومنشآت عامة ومؤسسات حكومية وأهلية، وغير ذلك... لا يكاد يمر يوم دون خبر عن جرائم جديدة لهذه العصابة.

الآن السؤال: في هكذا حالة، ما هو الإجراء المنطقي الذي تتخذه أي حكومة أو مجتمع في العالم؟ وما الذي تنص عليه كل قوانين الدنيا إزاء هكذا عصابة؟ وأيهما أكثر منطقية وواقعية بين هذين الموقفين في التعامل مع العصابة:

1. مطاردة العصابة والقبض عليها ومحاكمة كل عضو فيها، وتنفيذ الأحكام القضائية المناسبة لكل حالة، لإقامة العدل وردع الظلم والعدوان؟

2. الموقف الثاني، الذي قد يطالب به أحد الناس فيقول: "لا، لا تقبضوا عليها ولا تقضوا على العصابة، فهذا عمل اجتثاثي متطرف بل وغير واقعي، ولا يمكن تنفيذه، وإنما لننتظر لعل هذه العصابة تكف عن ارتكاب الجرائم، أو لعله يخرج منها قائد حكيم يوقف أعمال هذه العصابة، ويحول المجرمين السارقين والغاصبين والقتلة إلى أناس

صالحين نافعين يسيرون على الصراط المستقيم، لننتظر لعلهم يتوبون وتتبدل الأمور".

أي الموقفين أكثر منطقية وواقعية؟ وأيهما يُعمل به في كل العالم وتدعو له كل شرائع وقوانين الدنيا؟

الواقع أن الموقف الأول ليس هو الأكثر منطقية، لأن قولنا "الأكثر منطقية" يعني أن في الموقف الثاني شيئًا من المنطق، وهذا غير صواب. إنما الموقف الأول هو المنطقي والواقعي، والذي تتخذه كل حكومات ومجتمعات العالم، وتحث عليه كل القوانين والشرائع، وهو الذي ينبغي اتخاذه. أما الموقف الثاني فلا يتخذه عاقل، ولا يقول به إنسان سوي أو فيه مزعة من عقل أو ذرة إحساس إنساني، بل هو الذي يعيش ليس في الخيال وحسب، بل في الباطل والأوهام، وينتظر المستحيلات. ومثله خطر على المجتمعات، وخير خادم للمجرمين والعصابات.

لماذا كل هذا الكلام؟

مثل آل سعود كمثل هذه العصابة، بل هم أخطر من العصابة المعروفة أنها «عصابة»، لأن الأخيرة معلوم أنها تعمل خارج نطاق الحق والقانون، والناس تعرف أن ما تقترفه من أعمال هي جرائم وبغي بغير حق. بينما آل سعود هم القانون، وقولهم لا يُرد، وحكمهم هو الحق، وهم ولاة الأمر، وخدّام الحرمين!! وكل جرائمهم تُغطى بغطاء قانوني وديني عبر كهنتهم و"مثقفيهم" وقانونييهم، فينخدع بها المخدوعون من الشعب المُستحمَر والمقهور. ومثل المعارضة المُسعوَدة كمثل صاحب

الموقف الثاني، ومثلنا نحن كمثل أصحاب الموقف الأول. وشتان بين الموقفين ومنطق كل واحد منهما.

نحن وحسب المنطق السليم؛ نرى أنه لا يمكن أن نتفاوض مع عصابة ما، أو نخضع لشروطها وابتزازها، أو نظن بها خيرًا، أو ننتظر ونوهم أنفسنا أنها قد تتوب وتعود عن طريق الطغيان والإفساد والإجرام، أو يخرج منها من هو قادر على إصلاح حال العصابة، ويحول أعضائها من قتلة مجرمين إلى حمامات سلام أو ملائكة. كل ذلك ضرب من الجنون والعبث واللامنطقية. إنما التعامل السليم يكون بإخضاع هذه العصابة للمحاكمة العادلة والحاسمة، والقضاء عليها، وحماية الناس من طغيانها وعدوانها وإجرامها وعبثها وإفسادها في الأرض، واجتثاثها من جذورها، وإلا فلِمَ وُجد ما يُعرف بحد الحرابة؟

أما المعارضة المُسعوَدة فتحاول اغتصاب المنطق السليم وخدمة الغاصبين المجرمين الحاكمين عبر التطبيع معهم، وإعطائهم المزيد من الوقت ليعيثوا في الأرض مزيدًا من الإجرام والإفساد والطغيان والظلم للعباد، ومحاربة الله ورسوله تحت شعار "الملكية الدستورية"، أي إبقاء آل سعود - وإن ارتكبوا ما ارتكبوا من جرائم وفظائع، وفوق أنهم بلا شرعية أصلاً - فوق رؤوسنا، لينعموا لوقت أطول بالمخصصات من ثروات الشعب، ويظلوا طبقة مميزة عن بقية الشعب فهم الأسرة المالكة، أي مالكة للبلاد والعباد!! وهم أصحاب السمو والجلالة، ونحن كما يسموننا "قرود على حيود"!! وكأننا لا نستطيع الحياة بدونهم!! ثم يتهموننا (أي المعارضة المُسعوَدة) بالخيالية واللاواقعية لأننا نقول: لا يمكن أن نسمح لمجرم قاتل متغلب أن يكون منفلِتًا في الشوارع بين

الناس، ناهيك عن أن يحكمهم ويتحكم في مصائرهم، ويضفي على جرائمه القدسية، ويجعلها قانونية وحقًا. إن هكذا منطق لهو المضطرب والمشوّه، بل هو العبث والجنون والفساد لو كانوا يعلمون، ولا يؤيده عاقل في الوجود.

وأي مجتمع في الأرض يؤيد إطلاق سراح المجرمين، أو إتاحة المجال لهم ليفعلوا ما يريدون تحت شعار "لعلهم يتوبون ويصلحون"؟

متى نفهم أن التوبة شأن خاص بين العبد وربه، وأنها لا تُسقط حقوق الناس؟ فالقاتل له أن يتوب ويطلب من الله المغفرة، ذلك شأنه، لكن ذلك لن يلغي عقوبته في الدنيا. فالقاتل ظلمًا وعمداً يُقتل أو يُحكم بالسجن حتى الموت، وهذا ما يحدث في كل أصقاع الأرض، وذلك هو ما دعا له الشرع القويم. أما أن نترك المستبدين والغاصبين وقطّاع الطريق فوق رؤوسنا، هكذا، وننتظر "توبتهم" أو لعلهم ينصلحون، فذلك دجل وعبث وتلاعب بالعقول وخدمة لأعداء الله والرسول.

إن كيان آل سعود هو كيان غصب وتغلب وتوريث وإجرام وعدوان، فلا شرعية له. وآل سعود أسرة تلطخت أيديها - عبر تاريخها - بدماء شعبنا وكثير من المسلمين والأبرياء حول العالم، ونهبت ثرواته، واغتصبت الأعراض، واحتلت أطهر البقاع، وسعوَدت الناس وكل ما على الأرض، واستبدت بالأمر، واستولت على ممتلكاتنا وأراضينا وثرواتنا بغير وجه حق. واحتكرت السلطات والثروات لها دونًا عن بقية الشعب، فلها كل شيء، والتراب للشعب. لا، بل حتى التراب تبيعه على الشعب بعد أن تسرقه منه!!! وفعلت الأفاعيل وتفننت في الإجرام

والتقتيل وتكفير المسلمين، ليس منذ عقود بل منذ قرون، أي منذ ما يسمونه دولتهم "السعودية الأولى".

كل ذلك حدث ولا يزال يحدث، ومستمر. ولا أبلغ على ذلك من الإعدامات شبه اليومية لأبناء شعبنا دون محاكمات، أو معرفة لأسباب قتلهم سوى ما يكرر في بياناتهم الكاذبة والممجوجة. وسجونهم التي تمتلئ بعشرات الآلاف من المعتقلين من النساء والرجال لمجرد رأي هنا أو هناك، أو حتى بسبب إعجاب بمنشور ما لا يعجبهم على موقع من مواقع التواصل. بل وتمتلئ أيضًا بعشرات الآلاف من المساجين نساء ورجالًا وأطفالًا من جنسيات مختلفة في أوضاع بشعة ومروعة. -احتكار السلطة والثروة مستمر، القتل بغير حق مستمر، النهب (مخصصات الأمراء) مستمر، والاستبداد بالقرار مستمر، استعباد الشعب ونسبته إليهم مستمر (الشعب السعودي!). السيطرة على الحرمين وجعلهما مصيدة للمعارضين من أبناء شعبنا أو من مختلف الجنسيات مستمر. سعودة مكة، وأبواب الحرم وأروقته، والشوارع، والمستشفيات، والمدارس، والجامعات، والمطارات، وغير ذلك مستمر (كل شيء ينسب لآل سعود!). بل وصلت بهم الجرأة إلى القول بأن "الرسول" سعودي، والقرآن أنزل بلغة سعودية!

كل ذلك لا يزال مستمرًا ولا يمكن أن يتوقف، وهم يحكمون وكيانهم الغاصب قائم ويتحكم في مصائر العباد، ويسيطر على جزيرة العرب بما فيها مكة والمدينة.

فهل من الحكمة والمنطق والعقل أن نطالب هؤلاء الغاصبين المستبدين المعتدين المحتلين بأن لا يكونوا غاصبين أو مستبدين أو معتدين أو

محتلين؟ هل يقبل بذلك عاقل؟ لا، محال... وحتى آل سعود أنفسهم وعلى لسان سلمان بن عبد العزيز يقول: "أخذناها بالسيف"، أي أخذوا جزيرة العرب بالسيف، ولن يتركوها بغيره. وهذا ما ينبغي علينا أن نعيه كمعارضة ودعاة إصلاح وتغيير في جزيرة العرب، وإلا فلا نرجو تحررًا ولا تغييرًا ولا تمكينًا للشعب ولا نهضة.

ختاماً

تأتي هذه المقالات في سياق استنهاض الهمم وتحفيز وتشجيع العقول لكسر المحرمات والخطوط الحمراء التي وضعها البشر للصدع بالحق والسعي نحو الإصلاح والتغيير الحقيقيين. إنها دعوة لتبني رؤية جديدة تؤكد أن التغيير الجذري لا يمكن أن يتحقق إلا بتغيير الفكر والعقل الجمعي. من خلال هذه المقالات، نسعى لتوضيح مسارٍ واضحٍ نحو دولة مدنية حرة عادلة، تقوم على قيم الشورى والحرية والعدالة والمساواة، ولإثارة الوعي الذي سيشكل، بإذن الله، القوة المحركة نحو مستقبل مشرق لشعبنا وأمتنا.